مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ.د/ سلامة داود - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير: أ.د/ رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ.د/ محمود عبدالعاطي - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ.د/ فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ.د/ عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ.د/ جلال الدين الشيخ زيادة - أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ.د/ عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

أ.م.د/ إبراهيم بسيونى - الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د/ محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

التدقيق اللغوي:

د/ جمال أبو جبل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد السادس والسبعون- الجزء الأول - ربيع الثاني ١٤٤٧هـ - أكتوبر ٢٠٢٥م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

- سيميولوجية تناول المعارك الحربية في الدراما التاريخية التركية - دراسة حالة: مسلسل محمد «سلطان الفتوحات» الموسم الثاني ٩
  أ.م.د/ هاجر شعبان سعداوي

- المحتوى التحفيزي في برامج البودكاست وعلاقته بمستوى الطموح المهني لدى طلاب الإعلام في الجامعات المصرية ٩١
  أ. م. د/ هالة غزالي محمد زهري الربة

- دور قنوات التواصل الاجتماعي في تعريف الجمهور السعودي بالسياحة في محافظة رجال ألمع ٢٢٥
  أحمد عسيري، أ.م.د/ وجدي حلمي عيد

- مدركاتُ ظاهرة «الأخبار تجدني» وعَلاقتها بسلوكيّات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي تجاه الأخبار الزائفة «دراسة ميدانية في إطار نظرية تأثير الشخص الثالث» ٣٠٩
  د/ نجوى إبراهيم سيد إبراهيم

- توظيف المثيرات البصرية في مواقع التسويق الإلكترونية وانعكاسه على القرار الشرائي: دراسة تحليلية ميدانية ٤٢٣
  د/ حازم ناصر حسين فرغلي

- اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية في مصر نحو حق طفل التماس مع القانون في الخصوصية في الممارسات الإعلامية ٥١٧
  عبد البصير حسن عبد الباقي سليمان

- القضايا الاجتماعية الدينية في الأعمال الدرامية وعلاقتها بالجمهور (دراسة تحليلية) ٥٨٣
  محمد عبد المنعم كمال محمد

توظيف التقنيات التفاعلية في كتابة وتصميم الإعلان الصحفي الرقمي في المنصات الإخبارية المصرية: دراسة تحليلية ٦٦١
هند سلامة محمد شديد

اعتمادُ الشبابِ الفلسطينيّ على البرامج الحواريَّة السياسيَّة المُقدَّمة في الفضائيَّات الفلسطينيَّة أثناء الأزمات ٧١٣
حسن محمد عطية لقان

Al Jazeera's Coverage of the War in Yemen: Did English- and Arabic-Speaking Audiences See the Same War? ٧٩٧
Dr. Abdullah Alahmari

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»

سورة التوبة – الآية ١٠٥

الافتتاحية

بقلم: الأستاذ الدكتور

رضا عبد الواجد أمين

رئيس التحرير

مجلة البحوث الإعلامية ..الأولى عربيًا

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

وبعد ،،

القراء والباحثين الأعزاء ..

نقدم لكم العدد السادس والسبعين من مجلة البحوث الإعلامية التي تصدر عن كلية الإعلام جامعة الأزهر ، وقد حصلت المجلة على سمعة طيبة – بفضل الله تعالى - بين الباحثين وأساتذة الإعلام على مستوى مصر والوطن العربي، حيث صنفت وفقا لتقييم المجلس الأعلى للجامعات وللعام الرابع على التوالي بأعلى درجة تقييم ، وكانت من أولى المجلات التي تحصل على سبع نقاط ، وحصلت على تصنيف فئة Q١ وفقًا لمعامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية"أرسيف"، وهي الفئة الأعلى في المجلات العلمية ، حيث تعد المجلة وفقًا للتقرير السنوي للمجلات العربية لعام ٢٠٢٤ هي الأولى عربيًا في تخصص الإعلام والاتصال ، والسادسة على مستوى بقية المجلات العلمية في التخصصات الأخرى للعام ٢٠٢٤ م ، وهي مرتبة متقدمة تليق بالمجلة ، لأنها نتاج جهد وتوفيق من الله تعالى ، وأعتقد أن وراء هذا التميز مجموعة من الأسباب :

أولا: المجلة لديها نظام صارم في قبول أو عدم قبول الأبحاث العلمية ، إذ تخضع الدراسات لنظام تحكيم معمى من اثنين من المحكمين لا تقل رتبتهم عن درجة أستاذ ، وفي التخصص الدقيق للبحث .

ثانيا : تضم قائمة المحكمين كل أساتذة الإعلام بفروعه وتخصصاته الدقيقة المختلفة من جامعة الأزهر والجامعات المصرية الذين يقرؤون البحوث العلمية بعناية ، ويقومون بإعداد قائمة طويلة من التعديلات التي تستهدف تقوية البحث ، مما يعود بالنفع على الباحث والمجلة .

ثالثا: وجود درجة ثقة عالية من الباحثين للنشر في مجلة البحوث الإعلامية ، لما يلمسونه من جدية في الإجراءات والمراحل المختلفة للتعامل مع البحث والباحث من قبل هيئة تحرير المجلة ، وانتشرت مقولة مهمة بين الباحثين : أنهم يدخرون الأبحاث القوية للنشر في مجلة البحوث الإعلامية بكلية الإعلام جامعة الأزهر .

رابعا : لابد هنا من الإشادة بالمستوى الاحترافي الذي يقوم به أعضاء هيئة تحرير المجلة ابتداء من التأكد من اتباع أخلاقيات النشر العلمي ، وانتهاء بإتاحة المجلة بأوعيتها الرقمية والورقية ، ومرورا بكل مراحل التعامل مع البحث والباحث ، ومما تجدر الإشارة إليه أن النظام الإلكتروني في المجلة سجل رفض نشر ١٤١ بحثا خلال الثلاث سنوات الأخيرة ، إما لرفض المحكمين للبحث أو لعدم استيفاء شروط النشر العلمي وفق ضوابط النشر في المجلة .

خامسا : الإتاحة الرقمية لأكثر من ٩٥ ٪ من أبحاث المجلة التي نشرت بها منذ العام ١٩٩٣م ، وكانت النتيجة وفقا للإحصائيات المتوفرة في موقع المجلة الإلكتروني أن المجلة تتيح رقميا أكثر من ١١٨٠ بحثا علميا بنظام الإتاحة المجانية open access ، تم تحميلها من قبل الباحثين والمهتمين لحوالي ١٣٠٠٠٠٠ مرة تحميل (مليون وثلاثمائة ألف تحميل لملفات ال PDF الخاصة بأبحاث المجلة) كما تم استعراض هذه البحوث – بدون تحميل – لأكثر من سبعمائة وخمسين ألف مرة ، وهي أرقام تؤشر لأهمية وثراء ونوعية البحوث المنشورة في المجلة .

وفي الختام أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى قيادات جامعة الأزهر : الأستاذ الدكتور سلامة داود رئيس الجامعة والأستاذ الدكتور محمود صديق نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث ، و لشركاء النجاح من الباحثين والأساتذة المحكمين وهيئة تحرير المجلة ، ونسأل الله تعالى دوام التوفيق ، وأن يستعملنا في طاعته ومرضاته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين .

أ.د/ رضا عبد الواجد أمين

عميد كلية الإعلام جامعة الأزهر

و رئيس التحرير

تقييم «مجلة البحوث الإعلامية» لآخر ست سنوات

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	ISSN-P	ISSN-O	السنه	نقاط المجله
1	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2025	7
2	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2024	7
3	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2023	7
4	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2022	7
5	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2021	7
6	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2020	7

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية في مصر نحو حق طفل التماس مع القانون في الخصوصية في الممارسات الإعلامية

Attitudes of Media Practitioners in Egyptian Television Channels Toward the Right of the Child in Contact with the Law to Privacy in Media Practices

عبد البصير حسن عبد الباقي سليمان

باحث دكتوراه، قسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة

Email: Basiir_tv@hotmail.com

ملخص الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة، المتمثلة في وجود فجوة بين النصوص القانونية والإعلامية التي تكفل حق الطفل في الخصوصية عند التماس مع القانون عند تناوله إعلاميًا، والممارسات الفعلية للقائمين على الاتصال في الوسائل الإعلامية، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل اتجاهات وسلوك القائم بالاتصال بالبرامج التليفزيونية في المؤسسات الإعلامية في مصر نحو هذا الحق، وقياس التزامهم بتلك النصوص. كما تسعى الدراسة لتحديد أسباب انتهاك بعض البرامج لهذا الحق، وتحليل دور عوامل كالإدارة والجهات التنظيمية في هذا السياق. واعتمدت هذه الدراسة الوصفية على المنهج المسحي من خلال أداة الاستبانة، في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، بتطبيقها على عينة قوامها 200 من العاملين في القنوات التليفزيونية بالهيئة الوطنية للإعلام، والشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وقنوات القطاع الخاص، والمؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية الناطقة بالعربية العاملة داخل مصر. وأظهرت النتائج أن 74.5% من أفراد العينة يحصلون على معلومات عن حقوق الطفل فقط عند الضرورة المهنية، في حين أن 58.5% يعتمدون على إرشادات المنظمات الدولية مثل اليونيسيف مصدرًا رئيسيًا، يليها إرشادات المجلس القومي للطفولة والأمومة بنسبة 55.5%، ثم ضوابط المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ومواثيق الشرف المهنية بنسبة 36.5%، بينما جاءت الدورات التدريبية في المرتبة الأخيرة بنسبة 13%. كما أظهرت النتائج ميلًا واضحًا لدى الممارسين لإخفاء هوية الطفل في التغطيات الإعلامية المرتبطة بالقضايا القانونية، غير أن 56% فقط من العينة كانوا على دراية صحيحة بتعريف «طفل التماس مع القانون».

الكلمات المفتاحية: حق الطفل في الخصوصية، طفل التماس مع القانون، حماية الطفل إعلاميًا، انتهاك خصوصية الطفل، بيانات الطفل الشخصية، هوية الطفل.

Abstract

This study addresses the gap between the legal and media-based safeguards ensuring the right to privacy for children in contact with the law and the actual practices of media professionals in Egypt. The research aims to explore media practitioners' attitudes toward this right, assess their level of commitment to related codes and regulations, identify the reasons behind violations by certain programs, and analyze the roles played by media management and regulatory bodies in this regard. The study adopts a descriptive methodology using a survey instrument, grounded in the social responsibility theory of the media. A sample of 200 television professionals was drawn from Egypt's four main media sectors: the National Media Authority, United Media Services, the private sector, and Arab and foreign Arabic-speaking media operating in Egypt. The Findings revealed that 74.5% of participants acquire information about children's rights only when professionally necessary. About 58.5% rely on international organizations such as UNICEF for guidance, followed by the National Council for Childhood and Motherhood (55.5%), and the Supreme Council for Media Regulation along with professional codes of ethics (36.5%). Training courses ranked lowest as a source of information at 13%. The results indicated a clear tendency among media professionals to conceal the identities of children involved in legal cases. However, only 56% correctly understood the definition of a "child in contact with the law."

Keywords: Child's right to privacy, Child in contact with the law, Media-based child protection, Violation of child privacy, Child's personal data, Child's identity,

مقدمة:

تعد النزاعات القانونية ذات الصلة بالأطفال من القضايا المجتمعية الحساسة التي تتطلب معالجة إعلامية دقيقة ومتوازنة، تحترم حقوق الطفل وتحافظ على خصوصيته، وفقًا للمعايير المهنية والأخلاقية المتعارف عليها. ومع تنامي الاهتمام الإعلامي بهذه القضايا، تتباين الممارسات الإعلامية في تناولها، حيث قد تسهم بعض التغطيات التلفزيونية في تسليط الضوء على قضايا بدرجة كبيرة، وتعزيز الوعي بحقوق الطفل، في حين قد يؤدي بعضها الآخر إلى انتهاك حقوق الأطفال عبر الكشف عن هوياتهم، أو استغلالهم إعلاميًا بطريقة تؤثر في حياتهم ومستقبلهم، وبخاصة طفل التماس مع القانون.

وشهدت الممارسة الإعلامية في مصر ولا تزال عديدًا الأمثلة على هذا التفاوت في الامتثال للقواعد المهنية ذات الصلة بحق الطفل في الخصوصية، لاسيما طفل التماس مع القانون. ولعل وقائع مثل ما عُرِف إعلاميًا بقضية "طفل البحيرة"([1])، وقضية "طفلة العاشر من رمضان" في عام 2025([2])، و"طفل الدرك ويب"([3]) في عام 2024، و"أطفال الأسانسير"([4]) نهاية عام 2023، وغيرها من القضايا التي أفردت لها وسائل الإعلام

[1] قضية تعرض طفل لانتهاك جنسي على يد مسن وبدأت جلسات المحاكمة فيها في نهاية ابريل 2025 بمحافظة البحيرة https:/ / scm.gov.eg/ الأعلى-للإعلام-يهيب-بالمؤسسات-الصحفي/

[2] قضية تعرض طفلة للخطف والاغتصاب والقتل على يد شاب بالغ بمحافظة الشرقية في مارس 2025 https:/ / www.facebook.com/ NCCMEgypt/ photos/ فى-اطار-متابعة-واقعة-طفلة-العاشر-من-رمضان-وبناء-على-توجيهات-رئيسة-المجلس-القومي-/ 972515631732961/ ?__rdr

[3] قضية تعرض طفل للقتل ونزع الأعضاء على يد بالغ في عام 2024 بإيعاز من طفل أخر مقيم بالكويت، لصالح الإنترنت المظلم https:/ / www.youm7.com/ story/ 2025/ 2/ 4/ إحالة-المتهم-بقتل-طفل-شبرا-الخيمة-بقضية-الدارك-ويب-للمفتى/ 6872054

[4] قضية اختطاف أب لطفلتيه بمساعدة أخر من داخل مصعد ومحاولة السفر بهما على خلفية خلاف مع الأم في ديسمبر 2023

(تقليدية وحديثة) مساحات واسعة، شاهد على هذا التباين، من حيث التزام بعض الممارسات الإعلامية بحق الطفل في الخصوصية، وعدم امتثال بعضها الآخر لتلك النصوص الحامية لهذا الحق، خصوصاً طفل التماس مع القانون.

في هذا السياق، تظل مواقف القائمين بالاتصال في هذه المؤسسات تجاه المعالجة التلفزيونية لهذه القضايا موضع اهتمام بحثي يستدعي الفحص والتحليل، ومع تطور البيئة الإعلامية، وتزايد الضغوط التنافسية، تبرز تساؤلات مهمة تجاه التزام القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية في مصر بالقواعد المهنية عند تناولهم لهذه النزاعات على صلة بحق الطفل في الخصوصية، وما إذا كانت توجد ضوابط تنظيمية واضحة تحكم هذه التغطيات، وتأثير عوامل كالوعي والخبرة والإدارة، والعوامل التنظيمية، ومنافسة وسائل التواصل الاجتماعي، في تشكيل مواقفهم وسلوكهم المهني. كما تطرح هذه الدراسة، التي تُطبَّق على عينة من القائمين بالاتصال في القطاعات الإعلامية الأربعة الرئيسية في مصر حالياً، تساؤلات تجاه الدور الذي تؤديه القوانين الوطنية والمواثيق الإعلامية في ضبط الأداء الإعلامي عند تناول قضايا الأطفال في النزاعات القانونية.

أولًا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الفجوة الملحوظة بين النصوص القانونية والتنظيمية والممارسات الفعلية عند تناول طفل التماس مع القانون إعلامياً، خاصة في التغطيات التلفزيونية للنزاعات القانونية المرتبطة بالأطفال في مصر، وفي التباين في مواقف القائمين بالاتصال بالمؤسسات الإعلامية في هذا الخصوص، فعلى الرغم من وجود تشريعات وطنية وإرشادات أممية ومواثيق ومدونات وأكواد تنظيمية تحظر الكشف عن هوية هؤلاء الأطفال، وتدعو إلى احترام خصوصيتهم، فإن بعض التغطيات الإعلامية تتجاهل هذه المعايير، مما يعرض الأطفال لانتهاكات قد تؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية جسيمة.

https:// www.facebook.com/ watch/ ?v=3679349178966020

وتتفاقم المشكلة مع غياب تعريف مُوَّحد وشامل للخصوصية في عديد من السياقات الإعلامية، مما يؤدي إلى تفاوت في درجة الالتزام بالقواعد المهنية، سواء بين المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة، أو بين وسائل الإعلام التقليدية والرقمية. إضافة إلى ذلك، قد يكون للضغوط التجارية، والسعي لتحقيق نسب مشاهدة أعلى، دور في توجيه سياسات التغطية الإعلامية لهذه القضايا، ما قد يجعل بعض المؤسسات الإعلامية تتجاهل الضوابط الأخلاقية والمهنية في سبيل تحقيق أهدافها التجارية.

من هنا، تنبع الحاجة إلى تحليل مواقف وسلوكيات القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية في مصر تجاه القواعد الحامية لحق طفل التماس مع القانون في الخصوصية عند تناوله إعلاميًا، بهدف التعرف على مستوى التزامهم بالمعايير الأخلاقية والمهنية، والكشف عن العوامل التي تؤثر في قراراتهم الإعلامية، فضلًا عن اقتراح سبل لتعزيز التغطية الإعلامية المسؤولة التي تحافظ على حقوق الطفل، وتوازن بين الحق في المعرفة وضرورة حماية الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها

أ. **تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات على النحو الآتى:**

1- الأهمية العلمية: تُسهم الدراسة في سد فجوة بحثية فيما يتعلق باتجاهات القائمين بالاتصال في الإعلام المصري تجاه قضايا طفل التماس مع القانون، وهو موضوع محدود البحث رغم أهميته، كما تركز على التزام وسائل الإعلام بالمعايير الأخلاقية والمهنية في تغطية هذه القضايا، مما يثري الأدبيات البحثية في مجالي أخلاقيات الإعلام وحماية حقوق الطفل.

2- الأهمية التطبيقية: توفر الدراسة تقييمًا عمليًا لممارسات الإعلاميين في تغطية الأطفال المتماسين مع القانون، وتُبرز التحديات التي تواجههم في الالتزام بالمعايير المهنية، كما تقدم توصيات تساعد على تطوير السياسات التحريرية والإعلامية التي توازن بين حرية التعبير ومسؤولية حماية الطفل، إضافة إلى ذلك، تسهم الدراسة في دعم الجهات التشريعية والرقابية؛ بوضع ضوابط واضحة لحماية خصوصية الطفل في الإعلام، مما يعزز حماية الفئات الهشة، ويقلل من الآثار النفسية والاجتماعية السلبية.

ب. ويمكن تحديد أبرز أهداف هذه الدراسة فيما يلى:

1. تحليل مواقف القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية تجاه المعالجة التلفزيونية للنزاعات القانونية ذات الصلة بالأطفال، لاسيما طفل التماس مع القانون.
2. تحديد مستوى الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية عند تناول هذه القضايا في البرامج الحوارية والتقارير الإخبارية.
3. تحديد العوامل المؤثرة في قرارات القائمين بالاتصال أثناء تغطية القضايا الخاصة بالأطفال، مثل الضغوط الإدارية والتجارية، أو التنافسية، أو ضعف الوعي القانوني.
4. تقييم وعي الإعلاميين بالقوانين والمواثيق المحلية والدولية الخاصة بحماية الأطفال في الإعلام.
5. اقتراح مجموعة من التوصيات والسياسات التي من شأنها تعزيز التغطية الإعلامية المسؤولة، وضمان توازنها بين حرية الإعلام وحقوق الطفل في الخصوصية والحماية.

ثالثًا: الدراسات السابقة

يعرض الباحث أبرز نتائج الدراسات من الفترة بين عامي 2010 - 2025، التي شهدت تحولات كبيرة في المشهد الإعلامي بفعل تطور البث الفضائي، والانتقال بقوة من الإعلام التناظري إلى الرقمي، وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، وصولًا إلى الميتافيرس والذكاء الاصطناعي، وقد نظم الباحث عرض هذه الدراسات تحت ثلاثة محاور رئيسية:

1. **الخصوصية كحق قانونى وإنسانى شامل:**
تناولت تلك الدراسات الخصوصية كحق أصيل لكل الأفراد، خاصة الأطفال، مؤكدة ترسيخها في المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية، واعتبارها ملزمة خصوصًا في حالات التماس الأطفال مع القانون، إضافة إلى إلزام وسائل الإعلام بحمايتها.

2. **الممارسة الإعلامية ومسؤولية حماية الخصوصية:** بحثت تلك الدراسات في كيفية التزام الإعلام بقواعد حماية الخصوصية، مستعرضة عواقب الإخلال بها، ومسؤوليّة الصحفيين والعاملين في وسائل الاتصال في الحفاظ على هذا الحق من منظور أخلاقي واجتماعي ومهني.

3. **دور المؤسسات القانونية والتنظيمية والمجتمعية:** اهتمت تلك الدراسات بدور المؤسسات القانونية والقضائية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المجتمعية في حماية خصوصية الطفل، خاصة في أوقات النزاعات القانونية، واقترحت سبل ممارسة مهنية تتوازن بين حرية الإعلام وحماية حقوق الطفل في الخصوصية.

المحور الأول: الخصوصية كحق أصيل في المنظومات القانونية – تأصيل وضمانات

تُعد الخصوصية من الحقوق الجوهرية التي كرَّستها المواثيق الدولية، وعدَّتها ضرورة لحفظ الكرامة الإنسانية، وضمان حرية الفرد في التعبير عن ذاته، واتخاذ قراراته بمعزل عن التدخلات الخارجية، وقد أضحت هذه الخصوصية حقًا مُلزِمًا ضمن النظم القانونية الوطنية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأطفال الذين يُعدّون من الفئات الأضعف والأكثر حاجة إلى الحماية. في هذا السياق، وبشأن أهمية الخصوصية كحق من الحقوق الأساسية للإنسان في كل الأعمار، تؤكد دراسة Allen & Muhawe (2025) أن الخصوصية ليست ترفًا قانونيًا، بل أساس من أسس الحريات العامة، لا يمكن فصله عن الحقوق المدنية والسياسية. وقد ذهب الباحثان إلى تأكيد أن هذا الحق لا يقتصر على البالغين فقط، بل يمتد بقوة إلى فئة الأطفال، الذين قد يجهلون تبعات كشف معلوماتهم الخاصة، أو لا يملكون القدرة على التصرف بحرية تامة إزاء انتهاكها. كما بيّنت دراسة Landi (2023) أهمية الإقرار بالتوازن بين الحق في الخصوصية وحرية الإعلام، مشددة على أن هذا الحق يكتسب حساسية خاصة عندما يتعلق بالقُصّر. وقد أوضحت أن أي تداول لمعلوماتهم دون رقابة أو ضوابط قانونية قد يُفضي إلى تداعيات نفسية واجتماعية خطيرة، مؤكدة بذلك أن حماية الطفل من "التعري المعلوماتي" يُعد واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا على حد سواء. وتناولت دراسات **شرون وقروف وخليل** (2015) الخلفيات التشريعية لحق الخصوصية، موضحة ضرورة إعادة تأويل النصوص الدستورية

الجامدة كي تكون قادرة على مواكبة الانتهاكات الرقمية والإعلامية المعاصرة، لا سيما في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن خصوصية الطفل تأخذ أبعادًا مركبة: قانونية، ونفسية، وأخلاقية، مما يستوجب من المُشرِّع التأسيس لنظام حماية شامل ومتعدد المستويات.

المحور الثانى: الممارسة الإعلامية والخصوصية – الواقع، والتحديات، والمسؤولية المهنية

يمثل الإعلام حلقة وصل بين القضايا المجتمعية والوعي الجماهيري، وقد يكون أداة للتمكين، كما قد يكون وسيلة للانتهاك، وقد خصَّصت عديد الدراسات اهتمامًا بالغًا بالممارسة الإعلامية في علاقتها بحق الخصوصية، وخصوصًا ما يتعلق بكيفية تعامل وسائل الإعلام مع قضايا الأطفال. في هذا السياق، تناولت دراسة **لزروق** (2023) دور الإعلام في تكريس ثقافة حقوق الطفل، منبهةً إلى الخط الفاصل بين التغطية الهادفة والترويج الذي قد يُفضي إلى استغلال الأطفال بصريًا أو لفظيًا، وشددت على أهمية الالتزام بميثاق إعلامي أخلاقي يراعي مصلحة الطفل الفضلى، لا سيما في حالات النزاع، والجريمة، أو الاضطرابات الأسرية. وبخصوص أدبيات ظهور الأطفال في وسائل الإعلام، أوضح تقرير المجلس القومي للأمومة والطفولة بمصر (2021)، المستند إلى دراسة ميدانية مفصلة للدراما في شهر رمضان في ذلك العام، الحاجة إلى "فلترة" ظهور الأطفال في الإعلام، مؤكدًا أن ظهورهم يجب أن يكون استثنائيًا، وتحت شروط صارمة تضمن موافقة أولياء الأمور، وحماية هويتهم، وتجنب أي استغلال أو تنميط قد يُسبب لهم الأذى مستقبلًا. وعن مستوى ونتائج التجاوزات بحق خصوصية الطفل في الإعلام، ناقشت دراسة **العريفي** (2020) خطورة التشهير عبر الوسائط الاجتماعية، وارتباط ذلك بالحق في الخصوصية، مبينةً أن الممارسات الإعلامية غير المسؤولة قد تؤدي إلى انتهاك صارخ لحقوق الأطفال، بل وتُضاعف من احتمالية إعادة إنتاج العنف ضدهم نفسيًا واجتماعيًا. وفي المقابل، تنبهت دراستا Lavorgna **وآخرين** (2023) Bezáková **وآخرين**(2021) إلى الجانب السيبراني من المسألة، وأوضحتا أن مشاركة معلومات الأطفال وصورهم على الإنترنت دون إذن – سواء من الإعلام أو من أولياء الأمور أنفسهم – قد يُعرض الطفل لمخاطر متعددة، من التنمر الإلكتروني حتى سرقة الهوية، وهو ما

يتطلب إعادة نظر شاملة في أخلاقيات النشر والإعلام الرقمي. وبشأن مسؤولية الأطراف الأخرى، تطرقت دراستا Lismartini Nany & (2020) و Brosch (2018) إلى مسؤولية الوالدين أنفسهم والإعلاميين كمنتجين للمحتوى، معتبرين أن إهمال البُعد المستقبلي للبيانات المنشورة عن الأطفال قد يُفاقم من أزمات الهوية والتكوين النفسي لديهم، ويزيد من قابليتهم للتأثر بالمحيط الرقمي بطرق غير متوقعة.

المحور الثالث: المؤسسات القانونية والتنظيمية والمجتمعية الأخرى – نحو حماية متكاملة

لا تقتصر حماية حق الطفل في الخصوصية على القواعد الإعلامية أو النصوص القانونية فقط، بل تشمل طيفًا واسعًا من الجهات القضائية والتنظيمية والمجتمعية التي يقع على عاتقها واجب حماية هذا الحق، خاصة في حالات تماس الطفل مع منظومة العدالة، وأوصت عديد الدراسات بمقاربة شاملة لحقوق الطفل من جانب المؤسسات المعنية المختلفة. فقد ركّزت دراسة Padang & Esther (2025) على ضرورة تطوير إرشادات إعلامية "صديقة للطفل"، تستند إلى مقاربة قائمة على حقوق الطفل، وتراعي السياق القانوني والاجتماعي الذي يُحاط به الطفل عند مشاركته في قضايا رأي عام، سواء كضحية، شاهد، أو حتى كمتهم، كما بينت دراسات **الكشو** (2022)، **بولحية** (2021)، **ويونس** (2019) أهمية السرية الإجرائية في محاكمات الأطفال، معتبرةً أن الحماية الحقيقية لخصوصية الطفل تبدأ من لحظة القبض عليه ولا تنتهي إلا بعد إعادة دمجه في المجتمع، بما يتطلب اعتماد قضاء متخصص ومتدرّب على خصوصيات التعامل مع الأطفال، إضافة إلى وسائل بديلة عن النشر، كإصدار تقارير مشفّرة أو مموّهة.

وقد طرحت دراسة **البدوي** (2018) إشكالية ضعف الحماية خلال مراحل ما قبل المحاكمة، مؤكدة أن مرحلة التحقيق، بما تتضمنه من استجوابات وضغط إعلامي، قد تكون الأكثر تهديدًا لسلامة الطفل النفسية وهويته القانونية، مما يستلزم تدخلًا تنظيميًا ومهنيًا دقيقًا.

وتُظهر دراسة **الهويدي والنوايسة** (2016) الحاجة إلى منظومة متكاملة تراعي الحقوق الموضوعية والإجرائية، تنخرط فيها المؤسسات التعليمية، والأسرية، والدينية، من أجل بناء ثقافة مجتمعية تُعلي من شأن الخصوصية وتُجرّم انتهاكها. وفي جانب خاص ومهم،

تطرقت دراسة **العشري** (2013) إلى حقوق الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، مشيرةً إلى أن حماية الخصوصية ليست فقط قانونًا، بل ضرورة لحماية الضحية من الإيذاء الثانوي ومنع إعادة وصمها، كما اقترحت إدراج قواعد صارمة بشأن سرية الهوية والمعلومات. وشددت دراسة **النجار** (2022) على أن حماية الصورة الشخصية للطفل – كامتداد ملموس للخصوصية الرقمية – ينبغي أن تكون في صلب السياسات الإعلامية، بحيث تُجرّم أي محاولة لنشر صور الأطفال في مواقف قانونية، وتُعزز الوعي بأهمية الموافقة المستنيرة واستخدام تقنيات إخفاء الهوية.

التعليق على الدراسات السابقة:

1. تشير الدراسات السابقة إلى إجماع واسع على اعتبار الخصوصية حقًا أصيلًا غير قابل للتصرف للطفل، يتطلب تمكينه عبر تشريعات ملزمة وممارسات إعلامية أخلاقية وبنية مؤسسية متكاملة، ومن نقاط القوة في هذه الدراسات شمولية الرؤية التي تربط بين الأبعاد القانونية والإعلامية والاجتماعية، واهتمامها بمراحل العدالة المختلفة، خاصة ما قبل المحاكمة، إضافة إلى التطرق إلى الحماية الرقمية للصورة الشخصية للأطفال والفئات الأكثر هشاشة، مثل ضحايا الاتجار بالبشر، كما تؤكد ضرورة تأهيل القائمين بالعدالة والإعلام لضمان احترام الخصوصية.
2. مع ذلك، تعاني هذه الدراسات من ضعف في الجانب التطبيقي، إذ تفتقر إلى آليات تنفيذ واضحة ومحددة تربط بين الإطار النظري والتطبيق العملي، كما تندر فيها الدراسات الميدانية التي تقيس فاعلية السياسات المقترحة، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسات الإعلامية، خاصة في السياق العربي، كذلك، يغلب على بعضها الطابع النظري، مع قلة التركيز على الحلول العملية التي تراعي تحديات الواقع المؤسسي والتقني.
3. تنوعت هذه الدراسات في مناهجها النظرية، إذ وظفت أطرًا مثل المسؤولية الاجتماعية، والاستخدامات والإشباعات، والخصوصية في أبعادها المختلفة، مما أتاح رؤية متعددة الأبعاد، لكنها ما زالت بحاجة إلى مقاربات تنفيذية تربوية

وتوعوية ترتقي بالمجتمع نحو احترام حقوق الطفل وحفظ خصوصيته في مواجهة التطورات الإعلامية الرقمية.

4. بناءً على ذلك، تمثل هذه الدراسات قاعدة فكرية مهمة، لكنها تدعو إلى تعزيز العمل التطبيقي والتكاملي بين الجهات القانونية والإعلامية والمجتمعية. وهذا ما تسعى الدراسة الحالية لمعالجته من خلال مقترحات تركز على تعزيز الحماية القانونية، وتطوير الممارسات الإعلامية، ورفع الوعي المجتمعي لضمان حماية شاملة وفعالة لخصوصية الطفل.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتضح صلة هذه الدراسات بالدراسة الحالية من خلال النقاط الآتية:

1. ساعدت الدراسات السابقة الباحث على تحديد ماهية الفجوة البحثية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لمعالجته.
2. أسهمت الدراسات السابقة في تشكيل الإطار النظري للدراسة الحالية، ليكون نظرية المسؤولية الاجتماعية في ضوء إعلاء تلك الدراسات لأهمية خصوصية الطفل، لاسيما طفل التماس مع القانون، وضرورة إعمال مبادئ العدالة الإصلاحية، ومراعاة الأبعاد الأخلاقية، والتزام المعايير الإرشادية في التغطيات الإعلامية.
3. استفاد الباحث من أدوات وأساليب بعض الدراسات السابقة في بناء المنهجية الخاصة بدراسته، وعليها اختار أداة جمع البيانات لتكون الاستبانة، وتطبيقها على عينة غير احتمالية من القائمين بالاتصال.

رابعا: الإطار النظري للدراسة Social Responsibility Theory

تُعدّ نظرية المسؤولية الاجتماعية إحدى النظريات الكلاسيكية المؤسسة للفكر الإعلامي الأخلاقي، وقد نشأت كردّ فعل على أوجه القصور التي شابت الإعلام الليبرالي غير المنضبط، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، حين استُخدم الإعلام أداة للتضليل والتلاعب بالرأي العام (Siebert et al., 1956).

وبحسب تقرير لجنة هتشينز (Hutchins Commission, 1947)، فإن وسائل الإعلام لا ينبغي أن تكون حرة فحسب، بل يجب أن تكون مسؤولة أيضًا عن المحتوى الذي تقدمه. وتنطلق هذه النظرية من مبدأ مفاده أن حرية الإعلام يجب أن تتوازن مع واجب أخلاقي تجاه المجتمع، خصوصًا فيما يتعلق بنقل المعلومات بدقة، وتمثيل وجهات النظر المتنوعة، وتجنّب الإضرار بالآخرين، وخدمة المصلحة العامة (Leigh, 1947). وتحمّل هذه النظرية المؤسسات الإعلامية مسؤولية العمل لصالح الجمهور، وليس فقط لصالح المعلنين أو أصحاب النفوذ.

ومع التحول من الإعلام التقليدي إلى البيئات الرقمية المفتوحة، تغيّر المشهد الإعلامي جذريًا، فلم تعد المؤسسات الإعلامية التقليدية تحتكر وحدها إنتاج المعلومات وتوزيعها، بل برزت المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي كفاعلين جدد لا يخضعون، في الغالب، للضوابط القانونية والأخلاقية ذاتها. وقد رافق هذا التحول تحديات كبيرة، من أبرزها: جمع البيانات الضخمة دون موافقة المستخدمين، واستخدام خوارزميات قد تؤدي إلى التحيز أو تعزيز السلوك الضار، والتتبع الرقمي والاستهداف التجاري للمستخدمين، لا سيما الأطفال، وضعف آليات الرقابة وحماية الخصوصية (Yan et al., 2022).

وقد فرض العصر الرقمي تحديات جديدة على المؤسسات الإعلامية، خاصة مع تزايد القلق المجتمعي بشأن تسريب البيانات الشخصية للأطفال، والانحياز الخوارزمي (Algorithmic Bias)، ونشر محتوى يولّده المستخدمون دون رقابة (User-generated Harmful Content). وقد دفعت هذه التحديات الباحثين إلى المطالبة بوضع أطر تنظيمية أكثر صرامة تحكم عمل وسائل الإعلام الرقمية، لا سيما في تعاملها مع الأطفال (Ma et al., 2021). كما تؤكد الأدبيات أن دمج المسؤولية الرقمية ضمن استراتيجيات الشركات الإعلامية يُعدّ أمرًا ضروريًا لتحسين الأداء المؤسسي وبناء الثقة المجتمعية. ويُجادل Lipare (2023) بأن المؤسسات بحاجة إلى استراتيجيات استباقية تعزز الشفافية الرقمية وتُشرك الجمهور في الحوارات الأخلاقية عبر الفضاء الرقمي.

واستجابة لهذه التحديات، ظهرت مفاهيم جديدة مكمّلة تُعد امتداداً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الكلاسيكية، من أبرزها مفهوم "المسؤولية الرقمية للشركات" (Corporate Digital Responsibility)، الذي يُلزم المنصات الرقمية الكبرى بتحقيق الشفافية، واحترام الخصوصية، والامتناع عن الممارسات التي قد تُلحق الضرر بالفئات الهشة (Moemeka, 1991).

وتُعدّ المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility - CSR) التطبيق العملي لنظرية المسؤولية الاجتماعية، إذ تشير إلى التزام الشركات، بما في ذلك شركات الإعلام والتكنولوجيا، بسلوكيات أخلاقية تجاه المجتمع والبيئة، وليس فقط تجاه المسهمين، ويمكن تلخيص العلاقة بين المفهومين على النحو: نظرية المسؤولية الاجتماعية تُجيب عن سؤال "لماذا"، بينما تُجيب المسؤولية الاجتماعية للشركات عن سؤال "كيف". وتشمل هذه المسؤوليات: تطوير سياسات لحماية بيانات المستخدمين، والامتناع عن الاستهداف الإعلاني للأطفال، وخلق بيئات إعلامية آمنة وخالية من المحتوى الضار. وكما يرى Kasemsap (2017)، فإن تبني المسؤولية الاجتماعية ينعكس إيجاباً على تحسين السمعة، وبناء ثقة الجمهور، وتحقيق الاستدامة طويلة الأمد.

ويُعدّ الطفل من أكثر الفئات هشاشة في الفضاء الإعلامي، سواء التقليدي أو الرقمي، وتشير الأدبيات إلى أن الأطفال يتعرضون اليوم لانتهاكات متزايدة لخصوصيتهم، من خلال الكشف عن هويتهم في القضايا الجنائية أو العائلية، وتصويرهم دون موافقة، واستخدام بياناتهم لأغراض تجارية أو سياسية، وتعريضهم لمحتوى ضار أو غير ملائم، وترى نظرية المسؤولية الاجتماعية أن حماية الطفل في الإعلام مسؤولية أخلاقية لا تحتمل التأجيل، ويشمل ذلك احترام الخصوصية، وإخفاء الهوية عند الضرورة، وتجنّب التغطيات التي قد تُسبب للطفل وصمة اجتماعية دائمة، لا سيما في الحالات القانونية أو الحوادث العائلية.

وبحسب Godfrey, Merrill, & Hansen (2009)، فإن التزام وسائل الإعلام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية يعزز ثقة الجمهور، ويُظهر المؤسسات الإعلامية كممثل أخلاقي عن المجتمع، أما في حال الإخلال بهذه المبادئ، فإن التدخل القانوني والتنظيمي يصبح مبرراً لضمان الامتثال.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن نظرية المسؤولية الاجتماعية، بصيغتيها التقليدية والرقمية، تُقدّم إطاراً تحليلياً وأخلاقياً متيناً لفهم دور الإعلام في المجتمع، وتزداد أهمية هذا الإطار في السياقات التي تمس الفئات الهشة، كالأطفال، إذ تصبح المبادئ الأخلاقية ضرورة لا ترفًا، كما أن دمج هذه النظرية في السياسات الإعلامية، خاصة في حالات التغطية التي تمس الأطفال (كالضحايا، أو الشهود، أو حتى المتهمين)، يُعدّ أمراً حيوياً لضمان احترام حق الطفل في الخصوصية، والحماية من الأذى النفسي والاجتماعي، وتعزيز ثقة الجمهور بالإعلام كسلطة مسؤولة، وفي ظل ما يفرضه العصر الرقمي من تعقيدات متزايدة، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير أطر قانونية وأخلاقية تحمي الأطفال في الفضاء الإعلامي، وتُلزم المؤسسات الإعلامية بتحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية.

توظيف نظرية المسؤولية الاجتماعية في الدراسة الحالية:

1. تؤكد النظرية ضرورة التزام وسائل الإعلام بعدم انتهاك خصوصية الأطفال، عبر الامتناع عن نشر صورهم أو معلومات تضرهم نفسياً أو اجتماعياً، مع تحقيق توازن بين حرية الإعلام وحقوق الأطفال في الخصوصية والأمان.
2. توفر النظرية إطاراً لتحليل التزام الإعلام بالقيم الأخلاقية عند تغطية قضايا الأطفال المتماسين مع القانون، وتشدد على ضرورة تجنب الوصم والتنميط السلبي.
3. تدعم النظرية وجود آليات رقابية وتشريعية، مثل الهيئات المنظمة للإعلام، تضمن التزام الوسائل الإعلامية بالمعايير المهنية، وتسهم كذلك في توضيح أهمية تطوير سياسات إعلامية تحمي خصوصية الأطفال، وتحدّ من التناول الضار لقضاياهم.

4. تقترح النظرية حلولًا مهنية، كإخفاء هوية الأطفال أو استخدام أسماء مستعارة، وتشجع على رفع وعي الإعلاميين بمسؤولياتهم الاجتماعية والأخلاقية.

خامسا: تساؤلات الدراسة

1. ما مستوى المعرفة والوعي بمواثيق حق الطفل في الخصوصية ومصادرها؟
2. أين يقف القائم بالاتصال من تلك النصوص قبولًا أو رفضًا أو حيادًا؟
3. إلى أي درجة تستجيب الممارسة المهنية للقائم بالاتصال لتلك القواعد؟
4. كيف تؤثر عوامل الإدارة كملكية القناة والنزعة التجارية، وسياسة المحاسبة والثواب والعقاب، في التزام القائم بالاتصال بقواعد حماية خصوصية طفل التماس مع القانون؟
5. ما مستوى إسهام الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال، كالتدريب، وسنوات الخبرة، والمؤهلات العلمية، ودرجة وعيهم، في التزامهم بمعايير حق الطفل في الخصوصية؟
6. أين يقع عامل التدريب والخبرة الذاتية للقائم بالاتصال من الالتزام المهني والصلة بحماية حق طفل التماس مع القانون في الخصوصية؟

سادسا: فروض الدراسة

استنادًا إلى الإطار النظري للدراسة، يتحتم على القائم بالاتصال والمؤسسات الإعلامية مسؤولية كبيرة في حماية قيم المجتمع وحقوق أفراده كواجب أخلاقي لا غنى عنه، يمكن عرض فروض الدراسة كما يلي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية في مستوى المواظبة على الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مفهوم احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام بصفة عامة.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في تعريف الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون.

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مستوى الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية في وسائل الإعلام في مصر أو الاعتماد عليها كمرجعية في العمل.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مستوى الاعتماد على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية كمرجعية في الممارسة العملية.

سابعا: الإطار المنهجى للدراسة

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، إذ تهدف إلى تقديم صورة دقيقة لمواقف القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية في مصر تجاه التناول التليفزيوني للنزاعات القانونية في ضوء حق طفل التماس مع القانون في الخصوصية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج المسحي، وهو المنهج الأنسب لتحقيق أهدافها، إذ يتيح جمع البيانات من أفراد العينة، وتحليل اتجاهاتهم وممارساتهم في التغطية التلفزيونية لهذه النزاعات.

أداة الدراسة:

تعتمد الدراسة على أداة الاستبانة لجمع البيانات، بتصميمها لقياس آراء القائمين بالاتصال واتجاهات نحو مستوى التزامهم بالمعايير المهنية والأخلاقية في تغطية النزاعات القانونية في ضوء حق الأطفال المتماسين مع القانون في الخصوصية، إضافة إلى استكشاف الممارسات الفعلية المتبعة في المؤسسات الإعلامية المختلفة.

مجتمع الدراسة:

جميع القائمين بالاتصال الممارسين في الإعلام التقليدي ومنصاته الرقمية في مصر، بجميع أدوارهم التحريرية، بما في ذلك أعضاء الفرق البرامجية الحوارية كافة، ممن يتناولون الأحداث الجارية والقضايا الاجتماعية، وكل ما يتصل باهتمامات الجمهور المصرية اليومية بالمؤسسات الإعلامية في مصر.

عينة الدراسة:

شملت الدراسة عينة قوامها 200 مفردة من القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية، موزعين على أربع جهات إعلامية رئيسية على النحو الآتي:

تبعية القناة	الهيئة الوطنية للإعلام	66	٪33
	الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية	61	٪30.5
	قطاع خاص مصري	26	٪13
	مؤسسة إعلامية عربية/ أجنبية تعمل في مصر ناطقة بالعربية	47	٪23.5

وقد اختيرت هذه العينة بهدف تمثيل مختلف أشكال المؤسسات الإعلامية العاملة في مصر، مما يسمح بتحليل شامل لمواقف القائمين بالاتصال تجاه التغطية التلفزيونية لهذه النزاعات.

ثامنًا: التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة

الطفل في تماس مع القانون: هو كل طفل لم يُتمّ الثامنة عشرة من عمره، يكون طرفًا في أي إجراء من إجراءات العدالة الجنائية أو نزاع قانوني، سواء بصفته مشتبهًا به، أو متهمًا، أو مدانًا، أو ضحية، أو شاهدًا، بدءًا من مرحلة الكشف والتحقيق حتى صدور الحكم النهائي وما يليه، بما في ذلك التنفيذ، ويشمل ذلك القضايا المنظورة أمام القضاء العرفي أو مؤسسات الرعاية التي تتعامل مع قضايا الأطفال[5].

البيانات الشخصية: كل معلومة تتعلق بشخص طبيعي مُحدد أو قابل للتحديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كالاسم، ومحل الإقامة، ورقم الهوية، والموقع الجغرافي، والمعرفات الإلكترونية، والسمات الجسدية، أو النفسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، التي تشكّل جزءًا من هويته.

البيانات الأساسية للطفل: تشمل جميع المعلومات التي تُسهم في تحديد هوية الطفل، مثل اسمه، وصورته، وعنوانه، واسم المدرسة وعنوانها، وأسماء أفراد أسرته، وعمره، وديانته،

[5] طُوّر هذا التعريف بناءً على قواعد حماية الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل (المادة 1)، والقوانين الوطنية عن الطفولة والعدالة الجنائية الخاصة بالأحداث.

والعلامات المميزة له، فضلًا عن معرفاته الإلكترونية على وسائل التواصل الحديثة، كالبريد الإلكتروني، وعناوين حساباته الخاصة على شبكات التواصل.

حق الطفل في الخصوصية: هو الحق في حماية المعلومات الشخصية للطفل، ومنع الكشف عنها أو نشرها، بما في ذلك اسمه، وصورته، وعنوانه، خلفيته الأسرية والتعليمية، وأي معلومات تُسهم في تحديد هويته، لا سيما في حالات التماس مع القانون، ويُعدّ انتهاك هذا الحق مساسًا خطيرًا بكرامة الطفل الإنسانية، ومخالفة للمعايير المهنية والأخلاقية.

الممارسات الإعلامية: تشير إلى جميع الأنشطة التي يمارسها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية في جمع المحتوى الإعلامي ومعالجته ونشره، خاصة المتعلق بالأطفال، من خلال وسائل الإعلام التقليدية (القنوات التلفزيونية بالأساس في هذا البحث) أو المنصات الرقمية والحديثة.

تاسعا: نتائج الدراسة الميدانية على القائمين بالاتصال

تشمل العينة القطاعات الإعلامية الأربعة الرئيسية في مصر (الهيئة الوطنية للإعلام، والشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، والقطاع الخاص، والمؤسسات العربية والأجنبية الناطقة بالعربية).

خصائص عينة الدراسة:

جدول (1)

خصائص عينة الدراسة

خصائص عينة الدراسة		ك	٪
المؤهل الدراسي	مؤهل جامعي (ليسانس/ بكالوريوس)	124	62
	دراسات عليا (دبلومات/ ماجستير/ دكتوراه)	76	38
الدور الوظيفي	مذيع/ مقدم برامج	65	32.5
	عضو فريق إعداد برنامج	21	10.5
	محرر بغرفة الأخبار	20	10
	مراسل/ مندوب/ صحفي ميداني	72	36
	مصور/ مونتير	1	0.5
	صحفي منتج محتوى/ فيديو/ سوشيال ميديا	5	2.5
	مخرج / رئيس تحرير برنامج	16	8
تبعية القناة	الهيئة الوطنية للإعلام	66	33
	الشركة المتحدة	61	30.5
	قطاع خاص مصري	26	13
	مؤسسة إعلامية عربية/ أجنبية تعمل في مصر	47	23.5
سنوات الخبرة مجتمعة	أقل من عشر سنوات	33	16.5
	عشر سنوات فأكثر	167	83.5
الحصول على تدريب على حقوق الطفل	نعم	66	33
	لا	134	67

يعرض جدول (1) خصائص عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية المختلفة، وقد جاءت على النحو الآتي:

- من حيث المؤهل الدراسي، تشير البيانات إلى أن أكثر من 60٪ من العينة يحملون مؤهلًا جامعيًا، بينما يمثل الحاصلون على مؤهل جامعي عالٍ النسبة الباقية، وهي ليست بهينة، مما يوحي بأن المستوى التعليمي للقائمين بالاتصال يؤهلهم

لفهم دواعي الحفاظ على خصوصية طفل التماس مع القانون، لاسيما وأن قرابة 40٪ منهم من حملة المؤهلات العليا كالماجستير والدكتوراه.

- بالنسبة للدور الوظيفي، تكشف البيانات عن تنوع في الأنشطة الإعلامية التي يشغلها أفراد العينة، بين مراسل أو صحفي ميداني، ومذيعين ومقدمي البرامج، ومحررين بغرفة الأخبار، ومنتجين ورؤساء تحرير برامج، وصحفيي الفيديو والوسائط الاجتماعية، وهذا يعكس ثراء في العينة خصوصاً وأنهم في مجملهم من المحررين.
- عند النظر في تبعية القناة، تظهر البيانات نسباً معبرة جيداً عن قطاعات العمل الإعلامي النظامية في مصر ممن يعملون في الهيئة الوطنية للإعلام والشركة المتحدة، ومؤسسات إعلامية عربية أو أجنبية والقطاع الخاص.
- أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة الصحفية أو الإعلامية، فإن النسبة الأكبر منهم، وهي أكثر من قرابة 85٪ تتمتع بخبرة تزيد عن عشر سنوات، بينما يمثل أصحاب الخبرة الأقل من عشر سنوات النسبة الباقية، ويُفترض أن ذلك العدد من سنوات الخبرة يمنح القائمين بالاتصال فرصة أكبر لأن يكونوا أكثر حنكة ومهنية في تناول القضايا الحساسة، لاسيما النزاعات ذات الصلة بالطفل.
- أخيراً، تكشف البيانات عن أن ثلث العينة فقط هم من حصلوا على تدريب متخصص في التعامل الإعلامي مع الأطفال أو في مجال حقوق الطفل في الإعلام، في حين أن الثلثين الآخرين لم يحصلوا على هذا النوع من التدريب، وهذا له دلالة كبيرة تنعكس حتماً على مستوى الأداء والالتزام من عدمه بقواعد حماية خصوصية الطفل.

1. **المواظبة في الحصول على معلومات عن حقوق الطفل لاسيما الحق في الخصوصية:**

جدول (2)

المواظبة في الحصول معلومات عن حقوق الطفل لاسيما الحق في الخصوصية

مستوى المواظبة / الجهة		الهيئة الوطنية للإعلام	الشركة المتحدة	قطاع خاص مصري	وسيلة عربية/ أجنبية	الإجمالى
كلما اقتضت الضرورة المهنية	ك	43	50	19	37	149
	٪	65.1	82	73.1	78.7	74.5
نادراً	ك	11	5	6	4	26
	٪	16.7	8.2	23.1	8.5	13
بشكل دوري منتظم	ك	12	6	1	6	25
	٪	18.2	9.8	3.8	12.8	12.5
الإجمالي	ك	66	61	26	47	200
	٪	100	100	100	100	100

(كا^2=9.486، درجة الحرية=6، مستوى المعنوية=0.148)

توضح بيانات جدول (2) مستوى المواظبة في الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام بوجه عام، ويظهر أن النسبة الأكبر، وهي 74.5٪، يتابعون هذه المعلومات "كلما اقتضت الضرورة المهنية"، مما يشير إلى أن الاهتمام بهذه القضايا يتبع احتياجات العمل الإعلامي في المقام الأول، بينما تتوزع بقية النسب بشكل أقل، إذ يتابع 12.5٪ هذه المعلومات بشكل "دوري منتظم"، مما يعكس اهتماماً أقل بالتفاعل الثابت مع حقوق الطفل في الإعلام، كما أن 13٪ من العينة يتابعون هذه المعلومات "نادراً"، وهي نسبة صغيرة نسبياً.

ويدلل هذا التوجه على عدم أولوية أو ديمومة الاطلاع على حقوق الطفل في الإعلام من قبل القائمين بالاتصال، وهذا قد ينشأ عنه تفاوت بين القائمين بالاتصال في مستوى إلمامهم بالقواعد المنظمة لتناول النزاعات القانونية من ناحية، ومن ناحية أخرى في مستوى استجابتهم لقواعد حماية حق طفل التماس في القانون يظهر تحدياً في الخصوصية عند تناوله إعلامياً. ومع تفاوت مستوى الإلمام ومن ثم الوعي والإدراك،

سيخلق هذا التوجه تفاوتًا في درجة الالتزام بهذه القواعد والمعايير بين مؤسسة لأخرى، وبين قائم بالاتصال وآخر، بحسب دورية اتصاله بتلك النزاعات إلى جانب العوامل الأخرى بالمؤسسة، وهذا يخصم من جودة الممارسة الإعلامية، كما يدلل تراجع مستوى فئة "دوري منتظم" على تراجع كبير في المتابعة والمطالعة.

وعند المقارنة بين الجهات الأربعة، يتضح أن عينة الهيئة الوطنية للإعلام تسجل النسبة الأكبر في فئة "كلما اقتضت الضرورة المهنية" بنسبة 65.1٪، يليها فئة "دوري منتظم" بنسبة 18.2٪. أما في فئة "نادراً"، فتسجل عينة الهيئة الوطنية للإعلام 16.7٪. وتسجل عينة الشركة المتحدة أعلى نسبة في فئة "كلما اقتضت الضرورة المهنية" بنسبة 82٪، مع أدنى نسبة في فئة "دوري منتظم" بنسبة 9.8٪. بالنسبة لعينة القطاع الخاص المصري، سجل 73.1٪ منهم أنهم يتابعون المعلومات "كلما اقتضت الضرورة المهنية"، في حين أن 3.8٪ فقط يتابعون بشكل "دوري منتظم". وفي عينة الوسائل الإعلامية العربية والأجنبية العاملة في مصر، فقد سجَّلت 78.7٪ منهم متابعة المعلومات "كلما اقتضت الضرورة المهنية"، مع 12.8٪ في فئة "دوري منتظم" و8.5٪ في فئة "نادراً".

وتظهر المؤشرات الإحصائية المبينة أسفل الجدول عدم معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^2 9.486، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا؛ إذ إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية الأربعة في مستوى المواظبة في الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام، باعتبار أنهم جميعًا يطالعون تلك المعلومات كلما اقتضت الضرورة المهنية في المقام الأول والأوسع.

2. مصادر المعلومات أو النصائح بشأن حقوق الطفل:

جدول (3)

مصادر المعلومات أو النصائح بشأن حقوق الطفل ومنها حق الخصوصية

مصادر المعلومات / الجهة		الهيئة الوطنية للإعلام (ن=66)	الشركة المتحدة (ن=61)	قطاع خاص مصري (ن=26)	وسيلة عربية/ أجنبية (ن=47)	الإجمالى (ن=200)
إرشادات المنظمات الدولية المعنية مثل اليونيسيف	ك	43	34	12	28	117
	٪	65.2	55.7	46.2	59.6	58.5
إرشادات المجلس القومي للطفولة والأمومة والمنظمات المحلية المعنية	ك	41	37	12	21	111
	٪	62.1	60.7	46.2	44.7	55.5
ضوابط المجلس الأعلى لتنظيم للإعلام ومواثيق الشرف المهنية	ك	25	25	11	12	73
	٪	37.9	41	42.3	25.5	36.5
المواد القانونية ذات الصلة	ك	24	21	8	19	72
	٪	36.4	34.4	30.8	40.4	36
استشارة رئيس فريق العمل أو المدير المباشر كلما تطلب الأمر	ك	12	16	7	16	51
	٪	18.2	26.2	26.9	34	25.5
مدونات السلوك وإرشادات المؤسسة التي أعمل بها (إن وجدت)	ك	12	9	2	17	40
	٪	18.2	14.8	7.7	36.2	20
الدورات التدريبية الخاصة بتناول الطفل إعلامياً	ك	11	6	4	5	26
	٪	16.7	9.8	15.4	10.6	13

توضح البيانات الواردة في جدول (3) مصادر المعلومات أو النصائح بشأن حقوق الطفل لدى القائمين بالاتصال في الجهات الأربعة، وظهر أن "إرشادات المنظمات الدولية المعنية مثل اليونيسيف" هي المصدر الأكثر استخداماً في إجمالي العينة، إذ يستخدمها 58.5٪ من المشاركين، يليها "إرشادات المجلس القومي للطفولة والأمومة والمنظمات المحلية المعنية" بنسبة 55.5٪، أما "ضوابط المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ومواثيق الشرف المهنية" فقد استخدمها 36.5٪، بينما 36٪ حصلوا على معلومات من "المواد القانونية

ذات الصلة"، كما أن 25.5٪ من العينة يستشيرون "رئيس فريق العمل أو المدير المباشر" عند الحاجة، في حين أن 20٪ فقط يعتمدون على "مدونات السلوك وإرشادات المؤسسة التي يعملون بها"، وأخيراً، سجَّلت "الدورات التدريبية الخاصة بتناول الطفل إعلامياً" أقل نسبة استخدام بـ 13.٪، وجاءت في نهاية القائمة.

يلاحظ من الجدول حلول "ضوابط المجلس الأعلى لتنظيم للإعلام ومواثيق الشرف المهنية" الخاصة، ومنها بطبيعة الحال "كود النشر في الجريمة"، في المركز الثالث بعد الإرشادات الأممية وإرشادات المجلس القومي للطفولة والأمومة، ويدلل ذلك بوضوح على مشكلة جوهرية تتمثل عدم وصول خدمة التأهيل والتثقيف التي يقدمها المجلس المنوط به تنظيم الإعلام للإعلاميين بالشكل المتوقع، أو عدم أولويتها لدى القائمين بالاتصال ومؤسساتهم، وهذا من شأنه ان ينعكس سلباً على مستوى امتثال القائمين بالاتصال ومؤسساتهم بتلك المدونات والأكواد التي تتصل مباشرة بكفيفة تغطية الأطفال في الإعلام في مصر، لاسيما أطفال النزاعات القانونية. كذلك يراها الباحث مؤشراً على إمكانية استمرار وقوع المؤسسات الإعلامية في مخالفات من هذا القبيل في المستقبل، لاسيما وأن التوجيهات الأممية وتوجيهات مجلس الطفولة والأمومة لا تنطوي على خطط تنفيذية واليات ثواب وعقاب ومحاسبة وما شابه، كما أنها جهات غير تنفيذية، وإنما استشارية في المقام الأول، ويرى الباحث أن هناك ضرورة ملحة لبحث الأسباب الجوهرية وراء هذا الموقف من قبل الجهات التنظيمية، لاسيما المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في أقرب فرصة.

كذلك يعد موقع "الدورات التدريبية" وقبلها "إرشادات المؤسسة الإعلامية ذاتها" في ذيل القائمة مؤشراً سلبياً للغاية في السياق ذاته، لأنها تعكس افتقاد المبحوثين إلى مصادر التوجيه والتوعية والنصح الممنهج، سواء في شكل تدريب أو توجيهات مؤسسية داخلية، وهذا بدوره يكشف عن خلل لا يمكن إنكاره في منظومة التأهيل بالمؤسسات، ما ينعكس سلباً على مستوى الامتثال الطوعي الواعي والأخلاقي للمعايير ذات الصلة بحماية طفل التماس مع القانون في المؤسسات الإعلامية محل الدراسة بوجه عام، كما أنه دليل

تقصير من قبل كل الجهات المعنية بتوفير التدريب اللازم للقائمين بالاتصال الذين هم على صلة بملف حقوق الطفل، لاسيما حق الخصوصية.

وعند المقارنة بين الجهات الأربعة، يتضح أن "إرشادات المنظمات الدولية المعنية مثل اليونيسيف" كانت المصدر الأكثر استخداماً في جميع الجهات الإعلامية، إذ سجَّلت الهيئة الوطنية للإعلام أعلى نسبة في هذا المجال (65.2٪)، يليها وسائل الإعلام العربية/ الأجنبية (59.6٪)، ثم الشركة المتحدة (55.7٪)، وأخيراً القطاع الخاص المصري (46.2٪).

أما فيما يتعلق بـ "إرشادات المجلس القومي للطفولة والأمومة والمنظمات المحلية المعنية"، فسجَّلت عينة الهيئة الوطنية للإعلام أعلى نسبة (62.1٪)، يليها عينة الشركة المتحدة (60.7٪)، ثم الوسائل العربية/ الأجنبية (44.7٪)، وأخيراً عينة القطاع الخاص المصري (46.2٪).

فيما يخص "ضوابط المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ومواثيق الشرف المهنية"، سجَّل القطاع الخاص المصري أعلى نسبة استخدام (42.3٪)، يليها الشركة المتحدة (41٪)، ثم الهيئة الوطنية للإعلام (37.9٪)، وأخيراً وسائل الإعلام العربية/ الأجنبية (25.5٪).

أخيراً، نجد أن "المواد القانونية ذات الصلة" هي الأكثر استخداماً لدى عينة الوسائل الإعلامية العربية/ الأجنبية بنسبة 40.4٪، يليها الهيئة الوطنية للإعلام (36.4٪) والشركة المتحدة (34.4٪)، بينما سجَّل القطاع الخاص المصري أقل نسبة (30.8٪).

مما سبق يمكن القول بتنوع مصادر المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل في الإعلام بين الجهات المختلفة، مع وجود بعض الفروق الملحوظة في ترتيب تفضيل المصادر حسب الجهة الإعلامية.

3. مفهوم "احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام" بصفة عامة لدى القائمين بالاتصال:

جدول (4)

مفهوم احترام حق الطفل في الخصوصية بصفة عامة بوسائل الإعلام

المفهوم / الجهة		الهيئة الوطنية للإعلام	الشركة المتحدة	قطاع خاص مصري	وسيلة عربية/ أجنبية	الإجمالى
عدم الكشف عن هوية الطفل وبياناته إلا في ظروف معينة وبموجب قواعد معينة	ك	48	42	20	37	147
	٪	72.7	68.9	76.9	78.8	73.5
عدم إشراك الأطفال في مناقشة قضاياهم بوسائل الإعلام مطلقًا	ك	9	8	5	5	27
	٪	13.6	13.1	19.3	10.6	13.5
عدم مناقشة الطفل في أي مسألة أو مشكلة تخصه	ك	5	5	1	4	15
	٪	7.6	8.2	3.8	8.5	7.5
عدم استضافة أطفال في البرامج مطلقًا	ك	4	6	-	1	11
	٪	6.1	9.8	-	2.1	5.5
الإجمالي	ك	66	61	26	47	200
	٪	100	100	100	100	100

(كا^2=6.417، درجة الحرية=9، مستوى المعنوية=0.698)

تعكس بيانات جدول (4)، عن مغزى مفهوم "احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام بصفة عامة" لدى القائمين بالاتصال، توزيعًا غير متساوٍ في الآراء نحو أهمية الحفاظ على خصوصية الأطفال في الإعلام، ويشير الإجمالي إلى أن نسبة 73.5٪ من العينة اعتبرت "عدم الكشف عن هوية الطفل وبياناته الخاصة إلا في ظروف معينة" هو المغزى الأنسب لهذا المفهوم، في حين توزعت النسب الباقية على تعريفات أخرى غير دقيقة، ما يعكس إلمامًا كبيرًا بالمفهوم، واتفاقًا كبيرًا على ضرورة مراعاة الخصوصية في ممارسات الإعلام تجاه الأطفال. ورغم أنه مؤشر جيد فإن تلك الدراية بالمفهوم قد تتناقض - في بعض الأحوال - مع الممارسة الفعلية، لاسيما لدى مؤسسات القطاع الخاص، ما يتطلب التحقق من ذلك في الممارسة الفعلية بشكل منفصل.

وفيما يتعلق بتوزيع الاستجابات بين الجهات الأربعة، فإن القائمين بالاتصال بالوسائل الإعلامية العربية والأجنبية العاملة في مصر يتصدرون بقوة في الدراية بالتفسير الصحيح لمفهوم احترام خصوصية الطفل في الإعلام بوجه عام، باختيار التعريف الدقيق، وهو "عدم الكشف عن هوية الطفل وبياناته الخاصة إلا في ظروف معينة وبموجب قواعد معينة"، بنسبة سجَّلت نسبة 78.8٪، وهي أعلى نسبة بين الجهات الأربعة، ثم عينة القطاع الخاص وسجَّلت 76.9٪، تبعتها الهيئة الوطنية للإعلام بنسبة 72.7٪ ثم المشاركون من "الشركة المتحدة" بنسبة بلغت 68.9٪، وهذا يعكس إدراكًا قويًا لمغزى المفهوم، مما يعكس إدراكًا أكبر لمغزى المصطلح لدى المشاركين من المؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية العاملة في مصر مقارنة بنظيرتها المصرية.

وبخصوص المواقف الأخرى التي يعرض لها الجدول، نجد أن حوالي 13.5٪ من العينة ترى أن "عدم إشراك الأطفال في مناقشة قضاياهم بوسائل الإعلام مطلقًا" هو التعريف المناسب، وبالنسبة لـ "عدم مناقشة الطفل في أي مسألة تخصه"، فقد أيد هذا الموقف 7.5٪ فقط، وهو مؤشر على أن هناك قبولًا محدودًا للغاية جدًا لفكرة المناقشة المحكومة بحماية الخصوصية، أما "عدم استضافة الأطفال في البرامج مطلقًا"، فقد حصلت على أقل نسبة في الآراء بلغت 5.5٪.

وتظهر المؤشرات الإحصائية المبينة أسفل الجدول عدم معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^2 6.417، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، إذ إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجهات الإعلامية في مفهوم احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام بصفة عامة.

4. الدراية بمفهوم "الطفل محل التماس مع القانون" لدى القائمين بالاتصال:

جدول (5)

الدراية بتعريف مفهوم "طفل التماس مع القانون أو الطرف في نزاع قانوني"

التعريف / الجهة		الهيئة الوطنية للإعلام	الشركة المتحدة	قطاع خاص مصري	وسيلة عربية/ أجنبية	الإجمالى
هو الطفل الشاهد أو المجني عليه أو الجاني في واقعة لدى جهات العدالة	ك	37	36	13	26	112
	٪	56.1	59	50	55.3	56
هو الطفل الشاهد أو الضحية في خلاف أو نزاع قانوني	ك	22	10	6	13	51
	٪	33.3	16.4	23.1	27.7	25.5
هو الطفل المُشتبه به أو المتهم الماثل أمام القانون أو بدار رعاية	ك	4	11	4	5	24
	٪	6.1	18	15.4	10.6	12
هو الطفل الذي لا يستجيب للقواعد والقوانين بوجه عام	ك	3	4	3	3	13
	٪	4.5	6.6	٪11.5	6.4	6.5
الإجمالي	ك	66	61	26	47	200
	٪	100	100	100	100	100

(كا^2=9.504، درجة الحرية=9، مستوى المعنوية=0.392)

تعكس بيانات جدول (5)، بخصوص تعريف "الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون"، تباينًا واضحًا في الفهم العام لهذا المصطلح بين القائمين بالاتصال في الجهات الأربع، فالتعريف الأكثر شيوعًا هو "الطفل الشاهد أو المجني عليه أو الجاني في واقعة منظورة لدى جهات العدالة"، وحصل على نسبة 56٪ من الاستجابات، لكن لا بُدَّ من ملاحظة أن هذا الاتفاق على هذا التعريف، وهو التعريف العلمي الصحيح بالفعل لطفل التماس مع القانون، شكل نسبة تزيد قليلًا على نصف العينة، أما نسبة 44٪ الباقية فاختلط عليها الأمر، وذهبت إلى تعريفات قاصرة غير دقيقة، ما يعني أن نسبة تقارب نصف العينة ليست على معرفة بالمفهوم السليم لطفل التماس مع القانون، وهذا يدل على قصور معرفي له تبعاته حتمًا على الأداء المهني للقائمين بالاتصال عند تناولهم لقضايا طفل التماس مع القانون.

وعند تحليل البيانات حسب الجهات، يظهر وجود تقارب كبير بين نسب تبني هذا التعريف لدى القائمين بالاتصال بالجهات الأربعة، ما يعكس إجماعًا عامًا تجاه هذا التعريف، إذ سجَّلت 59٪، و56.1٪، و55.3٪، و50٪، بالشركة المتحدة، والهيئة الوطنية، والإعلام الأجنبي والقطاع الخاص، على التوالي.

التعريف الثاني الأكثر شيوعًا هو "الطفل الشاهد أو الضحية في أي خلاف أو نزاع قانوني"، وهو تعريف غير دقيق، حصل على نسبة 25.5٪، وقد تبنّى القائمون بالاتصال عن "الهيئة الوطنية للإعلام" هذا التعريف بنسبة 33.3٪، وهي النسبة الأعلى بين الجهات، بينما سجَّل القائمون بالاتصال بـ "الشركة المتحدة" النسبة الأقل بمقدار 16.4٪.

بالنسبة لتعريف الطفل كمشتبه به أو متهم، فقد حصل على نسبة 12٪ من الإجمالي، وتبناه القائمون بالاتصال بـ "الشركة المتحدة" بدرجة أكبر بنسبة 18٪، بينما كانت النسبة الأدنى لدى عينة "الهيئة الوطنية للإعلام" بـ6.1٪، وهو تعريف منقوص وغير سليم أيضًا.

وأخيرًا، التعريف الأقل شيوعًا، وهو أيضًا غير دقيق بالمرة، بأنه "الطفل الذي لا يستجيب للقواعد والقوانين بوجه عام"، وحصل على نسبة إجمالية بلغت 6.5٪.

ويدلل حصول التعريفات غير الدقيقة على نسبة إجمالية تقارب نصف العينة على أن نسبة كبيرة من المشاركين قد يتأثر أداؤها نتيجة الجهل بالمغزى الدقيق لمصطلح "طفل التماس مع القانون".

وتظهر المؤشرات الإحصائية المبينة أسفل الجدول عدم معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^2 9.504، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا؛ إذ إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجهات الإعلامية في تعريف الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون.

5. الموقف من الكشف عن البيانات المتعلقة ببيانات طفل التماس مع القانون:

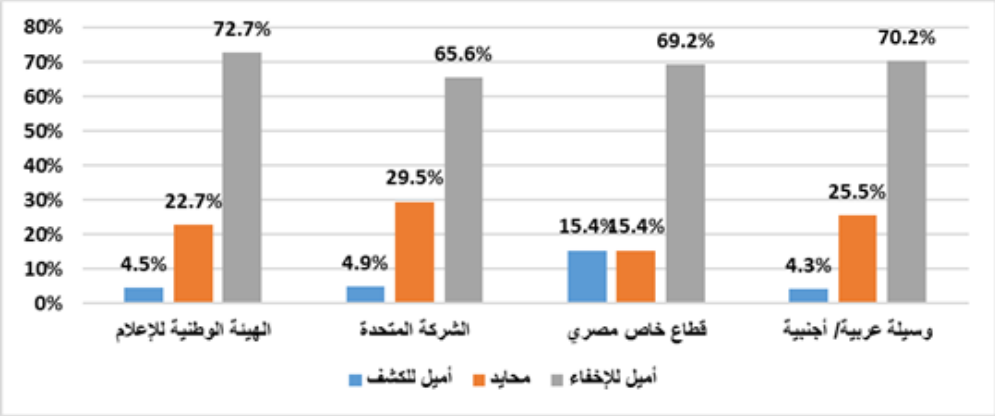

شكل (1)

الموقف من الكشف عن البيانات المتعلقة ببيانات الطفل عند تناوله في نزاع أو تماس مع القانون

يكشف الشكل البياني (1) موقف القائمين بالاتصال من الكشف عن البيانات المتعلقة بالطفل عند تناوله في نزاع أو تماس مع القانون، ويظهر تقارباً نسبياً في المواقف بين المشاركين من الجهات الأربعة، فقد أظهرت النتائج ميلًا واضحًا وقويًا لدى القائمين بالاتصال لإخفاء بيانات الطفل الخاصة عند تناوله إعلاميًا على صلة بنزاع مع القانون.

بناءً على هذه الأرقام، يظهر أن القائمين بتلك الجهات يميلون بوجه عام نحو إخفاء وحماية خصوصية الأطفال في حالات النزاع أو التماس مع القانون، مما يعكس توجهًا عامًا نحو الحفاظ على السرية وحقوق الطفل في هذه المواقف، وهذا من شأنه أن يكشف عن "وجود إرادة ذاتية" لدى القائمين بالاتصال للامتثال لقواعد حماية حق الطفل في الخصوصية.

بيد أن موقف "المحايد" الذي تراوحت نسبة المؤيدين له بين 15٪ و29.5٪ من المشاركين يدلل على أنه لا يزال هناك من يتبنى موقفًا "متأرجحًا غير حاسم" من مسألة الكشف عن بين طفل التماس مع القانون، وهذا من شأنه أن ينعكس على الأداء بظهور بيانات الأطفال في بعض البرامج، ناهيك عن نسبة متوسطها 5٪ من المشاركين أبدت ميلها للكشف عن البيانات بالفعل.

وفي تفاصيل المقارنة بين القطاعات الأربعة ببعضها، في الهيئة الوطنية للإعلام، نجد أن الغالبية العظمى من المشاركين، وبنسبة تصل إلى 72.7٪، يفضلون الإخفاء التام لهذه البيانات، وفيما يتعلق بالموقف المحايد، هناك 22.7٪ من المشاركين في الهيئة لم يتخذوا موقفًا حاسمًا، بينما كانت النسبة الأقل 4.5٪ ممن يفضلون الإفصاح عن البيانات.

أما بالنسبة لعينة الشركة المتحدة، فهناك أيضًا ميل كبير نحو الإخفاء بنسبة 65.6٪، وسجَّل الموقف "المحايد" نسبة 29.5٪، فيما يميل نسبة 4.9٪ للإفصاح.

في عينة القطاع الخاص المصري، يظهر الاتجاه نحو الإخفاء أيضًا، إذ تبلغ النسبة 69.2٪، كما في الجهات السابقة، وكان هناك جزء من المشاركين (15.4٪) يتبنون الموقف المحايد، بينما تظهر نسبة 15.4٪ من المشاركين الذين يفضلون الكشف عن البيانات. وأخيرًا، في الوسيلة العربية/ الأجنبية، نجد أن 70.2٪ من المشاركين يفضلون الإخفاء، كما بلغت نسبة من يتخذون موقفًا محايدًا 25.5٪، بينما هناك نسبة قليلة جدًا (4.3٪) يميلون للإفصاح.

6. **تقييم مستوى التزام البرامج التلفزيونية في مصر بقواعد خصوصية الطفل عند تناوله إعلاميا:**

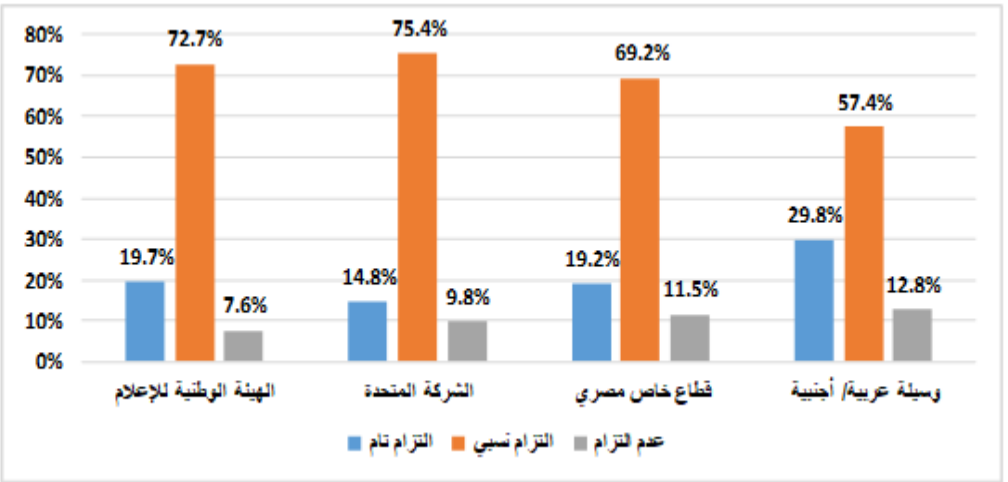

شكل (3)

الموقف من قواعد خصوصية الطفل

يعرض الشكل البياني (3) تقييم أفراد العينة لمستوى التزام البرامج التليفزيونية في مصر بتطبيق قواعد خصوصية الطفل عند الممارسة الفعلية، ويتنوع التوزيع بين التزام تام، والتزام نسبي، وعدم التزام.

في الهيئة الوطنية للإعلام، يظهر أن الغالبية العظمى من المشاركين (72.7٪) يرون وجود "التزام نسبي" بقواعد خصوصية الطفل من قبل البرامج التليفزيونية عمومًا في مصر، بينما رأى 19.7٪ من المشاركين فقط أن هناك "التزامًا تامًا"، مما يعكس قلّة من الملتزمين بشكل كامل، في المقابل، هناك نسبة ضئيلة (7.6٪) أظهرت "عدم الالتزام".

في الشركة المتحدة، يتضح أن 75.4٪ من المشاركين يرون وجود "التزام نسبي" بقواعد خصوصية الطفل، وهي نسبة مشابهة للهيئة الوطنية للإعلام، بينما رأى 14.8٪ فقط من المشاركين أن هناك "التزامًا تامًا"، بينما 9.8٪ أشاروا إلى وجود "عدم التزام".

بالنسبة للقطاع الخاص المصري، من الواضح أن هناك ميلًا كبيرًا نحو التزام نسبي، إذ يرى 69.2٪ من المشاركين "التزامًا نسبيًا"، بينما 19.2٪ يرون "التزامًا تامًا"، ومن يرون "عدم التزام" بالمرة سجلوا 11.5٪، أما في الوسيلة العربية/ الأجنبية، فقد كانت النسب أكثر تباينًا، فقد رأت العينة "التزامًا نسبيًا"، بلغ 57.4٪، ورأى 29.8٪ من العينة "التزامًا تامًا"، و12.8٪ يرون "عدم التزام".

بالمجمل، تشير البيانات إلى أن أغلب المشاركين في جميع الجهات يرون "التزامًا نسبيًا" من قبل البرامج التليفزيونية في مصر بقواعد خصوصية الطفل، مع اختلاف في النسب من جهة لأخرى، وهذا من شأنه أن يفسر وقوع بعض البرامج التلفزيونية بالمؤسسات العامة والخاصة في مخالفات تجاه حماية حق الطفل في الخصوصية، ذلك لأن الالتزام بتلك القواعد في غالبيته التزام "نسبي" وليس "تامًا"، ويفسر الجدول الآتي بعضًا من أسباب وقوع بعض البرامج التليفزيونية في مخالفات بشأن حق الطفل في الخصوصية، لاسيما طفل التماس مع القانون.

7. أسباب مخالفة بعض البرامج للقواعد بالكشف عن هوية الأطفال التماسين مع القانون:

جدول (6)

أهم الأسباب التي تدفع بعض البرامج للكشف عن هوية الأطفال عند تناول بعض النزاعات والقضايا في رأي القائمين بالاتصال

الأسباب	الجهة	الهيئة الوطنية للإعلام (ن=66)	الشركة المتحدة (ن=61)	قطاع خاص مصري (ن=26)	وسيلة عربية/ أجنبية (ن=47)	الإجمالى (ن=200)
منافسة وسائل التواصل الاجتماعي في جذب الجمهور والمتابعين	ك	52	43	21	30	146
	٪	78.8	70.5	80.8	63.8	73
ضعف الوعي بحقوق الطفل لدى بعض أولياء الأمور لاسيما البسطاء	ك	50	41	18	34	143
	٪	75.8	67.2	69.2	72.3	71.5
قلة وعي وضعف خبرة فريق العمل	ك	47	41	15	32	135
	٪	71.2	67.2	57.7	68.1	67.5
غياب آليات المراجعة والتقييم الدوري والثواب والعقاب	ك	39	32	17	30	118
	٪	59.1	52.5	65.4	63.8	59
ضعف التدريب والتأهيل الكافي	ك	38	30	18	28	114
	٪	57.6	49.2	69.2	59.6	57
احتكار عضو بفريق العمل القرار التحريري وتأييد الإدارة لهذا التوجه	ك	15	11	7	12	45
	٪	22.7	18	26.9	25.5	22.5
رغبة فريق العمل في تعزيز حق الجمهور في المعرفة الكاملة	ك	14	14	5	4	37
	٪	21.2	23	19.2	8.5	18.5

يعكس جدول (6) الأسباب التي تدفع بعض البرامج للكشف عن هوية الأطفال في القضايا القانونية والنزاعات الأسرية، وتظهر المقارنة بين الجهات الأربعة تفاوتًا في تصوراتهم لهذه الأسباب، وتَبين أن منافسة وسائل التواصل الاجتماعي في جذب الجمهور والمتابعين كانت العامل الأكثر تأثيرًا في جميع الجهات، وجاءت في المقدمة بنسبة 73٪،

وأشار إليه 78.8٪ من المشاركين في الهيئة الوطنية للإعلام، و70.5٪ في الشركة المتحدة، و80.8٪ في القطاع الخاص المصري، و63.8٪ في الوسائل العربية/ الأجنبية، ويظهر هذا أن القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المحلية، وخاصة الهيئة الوطنية والإعلام المصري الخاص، يعيرون أهمية أكبر لتأثير منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعكس توجه هذه المؤسسات لتعزيز قوتها التنافسية عبر جذب أكبر عدد من المشاهدين والمتابعين.

وحلَّ "ضعف الوعي بحقوق الطفل لدى بعض أولياء الأمور لاسيما البسطاء" في المرتبة الثانية بين أهم أسباب مخالفة قواعد خصوصية الطفل في الإعلام وبنسبة 71.5٪، وأشار 75.8٪ من المشاركين في الهيئة الوطنية للإعلام إلى هذا العامل، بينما انخفضت النسبة إلى 67.2٪ في الشركة المتحدة، و69.2٪ في القطاع الخاص المصري، و72.3٪ في الوسائل العربية/ الأجنبية، وتعكس هذه الأرقام مستوى تأثير ضعف الوعي بحقوق الطفل في احترام حق الطفل في الخصوصية عند تناوله إعلاميًا، لاسيما طفل التماس مع القانون، مما يشير إلى الحاجة الماسة لزيادة التوعية لدى أولياء الأمور في سياق المجتمع المصري.

أما فيما يتعلق بـ "قلة الوعي وضعف خبرة فريق العمل" فجاء في المركز الثالث بين أبرز أسباب مخالفة معايير حماية خصوصية الطفل بنسبة 67.5٪، وكان المشاركون من الهيئة الوطنية للإعلام والشركة المتحدة الأكثر إدراكًا لهذه المشكلة، فأشار إليها 71.2٪ و67.2٪ من المشاركين في كل منهما على التوالي، في المقابل، أشار 57.7٪ فقط من المشاركين في القطاع الخاص المصري و68.1٪ في الوسائل العربية/ الأجنبية إلى السبب نفسه، وهذا يعكس سببًا آخر جوهريًا من أسباب عدم الامتثال لقواعد حماية خصوصية الطفل والضرورة الملحة لتحسين مستوى الوعي بالتدريب وغيره من الأدوات الاحترافية.

وجاء "غياب آليات المراجعة والتقييم الدوري" في المركز الرابع بين تلك الأسباب بنسبة 59٪، فأشار إليه 59.1٪ من المشاركين من الهيئة الوطنية للإعلام، و52.5٪ من الشركة المتحدة، 65.4٪ من القطاع الخاص المصري، و63.8٪ من الوسائل العربية/ الأجنبية إلى غياب آليات رقابية فعالة، وتعكس هذه النسب مستوى الحاجة لتحسين

الممارسات التنظيمية في معظم المؤسسات الإعلامية وتفعيل آليات مراجعة ورقابة ومحاسبة على نحو جدي.

وفيما يتعلق بـ "ضعف التدريب والتأهيل الكافي"، فقد حلَّ في المرتبة الخامسة بنسبة 57٪، وبرزت عينة الهيئة الوطنية للإعلام والشركة المتحدة كأكثر الجهات تأكيدًا لهذا السبب، وأشار إليه 57.6٪ و49.2٪ من المشاركين على التوالي، مقارنة بـ 69.2٪ في القطاع الخاص المصري و59.6٪ في الوسائل العربية/ الأجنبية، ويعكس هذا التفاوت في النسب اختلافًا في مستوى التدريب والتأهيل المتاح للكوادر الإعلامية بين المؤسسات الإعلامية المختلفة، كما يدلل على أن عامل نقص التدريب والتأهيل يظل عاملًا جوهريًا باعتبار أن نحو 40٪ من العينة أكدت غيابه، ومن شأن هؤلاء أن يقعوا في مخالفة نصوص حماية حق الطفل في الخصوصية نتيجة لهذا القصور أو التقصير.

أما بالنسبة إلى "احتكار أعضاء فريق العمل للقرار التحريري"، فقد أشار 22.5٪ من جملة المشاركين إليه كأحد أسباب المخالفة، وجاءت النسب مقسمة على الجهات الأربعة بين 18٪ و26.9٪، وتعكس هذه الأرقام أن هناك قلقًا مشتركًا بين أفراد العينة من الجهات الإعلامية تجاه تركيز السلطة التحريرية في يد عدد محدود من الأفراد، ما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة بشأن الكشف عن هوية الأطفال في القضايا القانونية. لكن يظل هذا العامل ليس من الأسباب الجوهرية للمخالفة مقارنة بوسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال.

أخيرًا، جاءت "رغبة فريق العمل في تعزيز حق الجمهور في المعرفة الكاملة" في المرتبة الأخيرة بين أسباب المخالفة بنسبة 18.5٪، ومن ثم كانت أقل العوامل تأثيرًا بين الجهات كما هو مبين بالجدول، ويعكس هذا أن هذا العامل يعد الأقل تأثيرًا في اتخاذ قرارات الإعلام المتعلقة بكشف هويات الأطفال، وهو ما يوضح أن الأولوية في هذه الجهات.

بالمجمل، يبين الجدول أن عوامل منافسة وسائل التواصل الاجتماعي في جذب الجمهور والمتابعين، وضعف الوعي بحقوق الطفل لدى بعض أولياء الأمور لاسيما البسطاء، وقلة وعي وضعف خبرة فريق العمل، وغياب آليات المراجعة والتقييم الدوري والثواب والعقاب، وضعف التدريب والتأهيل الكافي، هي الأسباب الجوهرية لعدم امتثال الممارسة الإعلامية

بالجهات الأربعة لقواعد خصوصية طفل التماس مع القانون، كما يدلل على أن الإعلام الجديد بات يفرض تحدياً كبيراً على الإعلام التقليدي في هذا السياق، كما تُظهر النتائج ضرورة تحسين آليات التدريب والوعي بحقوق الأطفال، إضافة إلى تبني ممارسات أكثر حوكمة لضمان حماية خصوصية الأطفال في جميع جوانب الإعلام.

8. الموافقة على تكرار عرض الصور والفيديوهات والوثائق الكاشفة عن هوية الطفل الشاهد أو الضحية أو المجنى عليه في أي نزاع في الإنتاج المهنى:

جدول (7)

الموافقة على تكرار عرض الصور والفيديوهات والوثائق الكاشفة عن هوية الطفل الشاهد أو الضحية أو المجني عليه في أي نزاع في الإنتاج المهني

الموافقة / الجهة		الهيئة الوطنية للإعلام	الشركة المتحدة	قطاع خاص مصري	وسيلة عربية/ أجنبية	الإجمالى
لا	ك	64	59	24	46	193
	٪	97	96.7	92.3	97.9	96.5
نعم	ك	2	2	2	1	7
	٪	3	3.3	7.7	2.1	3.5
الإجمالي	ك	66	61	26	47	200
	٪	100	100	100	100	100

(كا^2=1.667، درجة الحرية=3، مستوى المعنوية=0.644)

تكشف بيانات جدول (7) أن هناك إجماعًا واسعًا بين المشاركين من الجهات المختلفة على رفض تكرار عرض الصور والفيديوهات والوثائق الكاشفة عن هوية الطفل الشاهد أو الضحية أو المجني عليه، ويشير الإجمالي إلى نسبة رفض بلغت 96.5٪، ما يؤكد التزامًا عامًّا بحماية خصوصية الأطفال في الإعلام.

وفي المقارنة، سجَّلت عينة الهيئة الوطنية للإعلام أعلى نسبة رفض، إذ بلغت 97٪، متساوية تقريبًا مع الوسائل العربية والأجنبية التي وصلت نسبة الرفض فيها إلى 97.9٪، وفي عينة الشركة المتحدة بلغت نسبة الرفض 96.7٪، فيما كانت أدنى نسبة رفض في القطاع الخاص المصري عند 92.3٪، ومع ذلك، تبقى النسب في جميع الجهات مرتفعة، مما يعكس وعيًا عامًا بأهمية تجنب الممارسات التي قد تضر بحقوق الطفل.

وتظهر المؤشرات الإحصائية المبينة أسفل الجدول عدم معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^2 1.667 ، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، إذ إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجهات الإعلامية في الموافقة على تكرار عرض الصور والفيديوهات والوثائق الكاشفة عن هوية الطفل الشاهد أو الضحية أو المجني عليه في أي نزاع في الإنتاج المهني، بيد أن التطبيق العملي قد يكون مغايراً.

9. الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية في وسائل الإعلام في مصر أو الاعتماد عليها مرجعية في العمل:

جدول (8)

الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية في وسائل الإعلام في مصر

الاطلاع	الجهة	الهيئة الوطنية للإعلام	الشركة المتحدة	قطاع خاص مصري	وسيلة عربية/ أجنبية	الإجمالى
نعم	ك	33	39	12	24	108
	٪	50	63.9	46.2	51.1	54
لا	ك	33	22	14	23	92
	٪	50	36.1	53.8	48.9	46
الإجمالي	ك	66	61	26	47	200
	٪	100	100	100	100	100

(كا^2=3.656، درجة الحرية=3، مستوى المعنوية=0.301)

تكشف بيانات جدول (8) عن اطلاع القائمين بالاتصال في الجهات الأربع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط المرتبطة بحق الطفل في الخصوصية في وسائل الإعلام أو اعتمادهم عليها مرجعية في العمل، ويظهر أن نسبة الإجمالي للقائمين بالاتصال الذين أكدوا اطلاعهم أو اعتمادهم على هذه المواد بلغت 54٪، فيما أفادت نسبة 46٪ بعدم الاطلاع أو الاعتماد عليها، مما يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ في الوعي القانوني والمهني بين العاملين.

كما تشير النتائج إلى ما يمكن وصفه بالخلل الكبير في مستوى الاطلاع على المواثيق والضوابط والأكواد الخاصة بحق طفل التماس مع القانون في الخصوصية، باعتبار أن نصف العينة تقريبًا غير مطلعين على تلك النصوص، ومن شأن ذلك أن ينعكس سلبًا وحتمًا على التناول الإعلامي لحق طفل التماس مع القانون في الخصوصية جراء الجهل بتلك النصوص، وهذا بدوره يعكس تقصيرًا إضافيًا من المؤسسات الإعلامية ذات الصلة، فضلًا عن المؤسسات التنظيمية والنقابية فيما يتعلق بانتقاء القائمين بالاتصال من ناحية، وقياس قدراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم من ناحية أخرى، ناهيك عن تقصير في توفير وسائل المعرفة أو عدم المتابعة إن توفَّرت.

على مستوى الجهات الأربعة، أظهر القائمون بالاتصال في الشركة المتحدة أعلى نسبة اطلاع، إذ بلغت 63.9٪، مما يعكس إدراكًا مرتفعًا بأهمية الامتثال للمواثيق والضوابط المهنية، يليها القائمون بالاتصال في الوسائل الإعلامية العربية والأجنبية بنسبة 51.1٪، وهو ما يعبر عن وعي متوسط يتطلب تعزيزًا لضمان التزام أفضل، في المقابل، أظهر القائمون بالاتصال في الهيئة الوطنية للإعلام توازنًا بين الاطلاع وعدم الاطلاع بنسبة متساوية بلغت 50٪ لكل منهما، مما يعكس تباينًا واضحًا في مستويات الوعي داخل الجهة نفسها، أما قطاع الإعلام الخاص المصري فقد سجَّل القائمون بالاتصال فيه أدنى نسبة اطلاع بلغت 46.2٪، مما يشير إلى حاجة ماسة لتحسين المعرفة القانونية وتطبيقها.

وتظهر المؤشرات الإحصائية المبينة أسفل الجدول عدم معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^2 3.656، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، إذ إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجهات الإعلامية في مدى الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية في وسائل الإعلام في مصر أو الاعتماد عليها مرجعية في العمل.

10. **الاعتماد على القوانين واللوائح مرجعية لمراعاة حق الطفل في الخصوصية عند تناول أي قضية كان الطفل طرفاً إعلاميا فيها:**

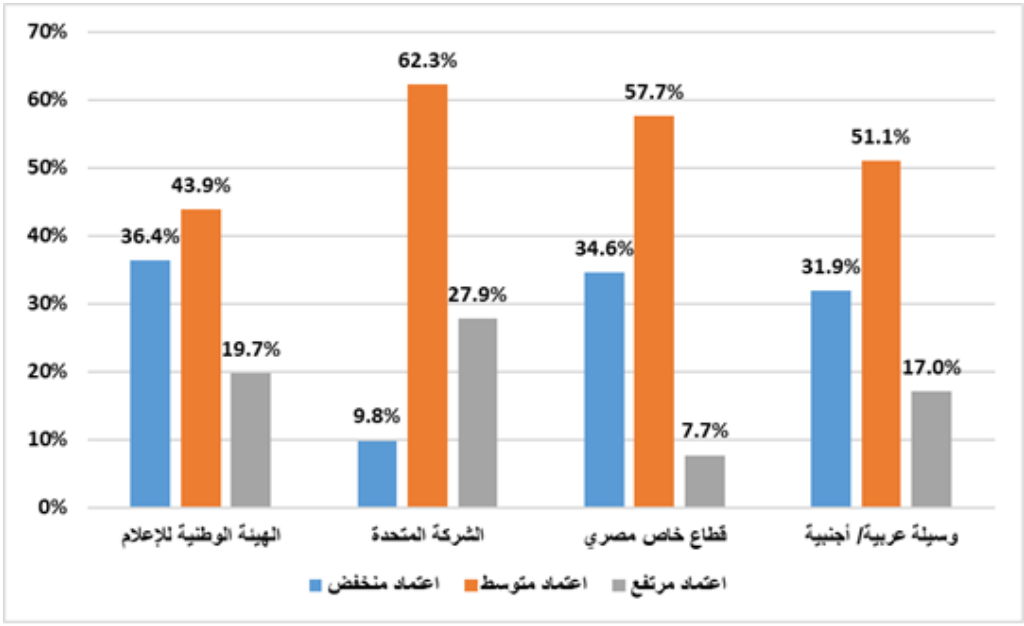

شكل (4) الاعتماد على القوانين واللوائح مرجعية لمراعاة حق الطفل في الخصوصية عند تناول أي قضية كان الطفل طرفًا إعلاميًا فيها

يكشف الشكل البياني (4) مستوى اعتماد القائمين بالاتصال على النصوص المختلفة مرجعية لمراعاة حق الطفل في الخصوصية عند تناول القضايا التي يكون الطفل طرفًا إعلاميًا فيها، وقد جاءت النتائج متفاوتة بين الجهات الأربع، من حيث تصنيف الاعتماد إلى ثلاث مستويات: منخفض، ومتوسط، ومرتفع.

بالنسبة لعينة الهيئة الوطنية للإعلام، يظهر أن أكثرية المشاركين يرون أن الاعتماد على النصوص يكون بدرجة "متوسطة" بنسبة 43.9٪، يليها درجة "الاعتماد المنخفض" بنسبة 36.4٪، ثم "الاعتماد المرتفع" بنسبة 19.7٪ فقط، وهذه النتائج تعكس وجود تباين في مستوى التزام الهيئة بمراعاة النصوص المرجعية بشكل كامل، مع ميل واضح نحو الاعتماد المتوسط.

وفي الشركة المتحدة، يأتي "الاعتماد المتوسط" في الصدارة بنسبة 62.3٪، وتشير النتائج إلى ميل أكبر نحو "الاعتماد المرتفع" بنسبة 27.9٪، وهي النسبة الأعلى بين جميع

الجهات المدروسة بينما الاعتماد "المنخفض" محدود جدًا بنسبة 9.8٪، ويعكس هذا الأداء اهتمامًا نسبيًا من المشاركين من الشركة بتطبيق النصوص كمرجعية، مع وجود درجة عالية من الالتزام مقارنة بالجهات الأخرى.

وفي القطاع الخاص المصري، تبرز النسبة الأعلى في "الاعتماد المتوسط" بنسبة 57.7٪، يليها درجة "الاعتماد المنخفض" بنسبة 34.6٪. بينما سجَّل "الاعتماد المرتفع" النسبة الأدنى بين جميع الجهات عند 7.7٪ فقط، وتعكس هذه الأرقام غيابًا نسبيًا للتوجه نحو الاعتماد الكامل على النصوص المرجعية، مما قد يشير إلى نقص في الالتزام التنظيمي أو المهني.

وفي الوسائل العربية والأجنبية، تُظهر النتائج أن "الاعتماد المتوسط" هو الأكثر شيوعًا بنسبة 51.1٪، يليه "الاعتماد المنخفض" بنسبة 31.9٪، بينما سجَّل "الاعتماد المرتفع" نسبة 17.0٪، ويشير ذلك إلى أن هذه الوسائل تعتمد بشكل ملحوظ على النصوص المرجعية، ولكن بدرجات متفاوتة دون تحقيق اعتماد كامل.

بوجه عام، يتضح أن الاعتماد على النصوص مرجعية لمراعاة حق الطفل في الخصوصية عند تناول القضايا الإعلامية يتراوح غالبًا بين المتوسط والمنخفض في أغلب الجهات، باستثناء الشركة المتحدة التي تُظهر التزامًا أكبر نسبيًا مقارنة ببقية الجهات، لكن يظل الاعتماد "المتوسط" غالبًا في كل الجهات، وتعكس هذه النتائج عدم تعويل القائمين بالاتصال جميعًا على النصوص الملزمة بحماية حق طفل التماس مع القانون في الخصوصية، أو اعتمادهم لها أو عليها أولوية عند تناول طفل التماس مع القانون، ومن شأن عدم وضع تلك النصوص أولوية قصوى أن يحدث خرق لهذا الحق عند التعرض لقضايا الطفل، أو على الأقل، تفاوت واضح بين قطاع وآخر، ومؤسسة وأخرى، عند هذا التعرض، وهذا يعكس الحاجة إلى تعزيز الالتزام بالنصوص المرجعية وتنمية الوعي بأهميتها لضمان حماية حقوق الطفل في التناول الإعلامي.

نتائج اختبار الفروض البحثية:

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية في مستوى المواظبة على الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام.

جدول (9)

معنوية الفروق بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية في مستوى المواظبة على الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام

الجهات	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	قيمة ف	درجتى الحرية	مستوى المعنوية
الهيئة الوطنية للإعلام	66	2.02	0.595	1.404	3 196	0.243
الشركة المتحدة	61	2.02	0.428			
قطاع خاص مصري	26	1.81	0.491			
مؤسسة إعلامية عربية/ أجنبية تعمل في مصر	47	2.04	0.464			

تكشف بيانات جدول (9) عن تحليل الفروق بين القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية المختلفة، من حيث مستوى المواظبة على الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام، ويتضح من النتائج أن المتوسطات الحسابية للمواظبة تتقارب نسبيًا بين الجهات، إذ بلغ المتوسط في الهيئة الوطنية للإعلام (2.02) بانحراف معياري (0.595)، وهو ذاته في الشركة المتحدة (2.02) بانحراف أقل (0.428)، بينما جاء أدنى متوسط في القطاع الخاص المصري (1.81) بانحراف معياري (0.491)، وسجَّلت المؤسسات الإعلامية العربية/ الأجنبية أعلى متوسط نسبيًا (2.04) بانحراف معياري (0.464).

ورغم هذه الفروق الطفيفة في المتوسطات، فإن اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أظهر أن قيمة "ف" بلغت (1.404) عند درجتي حرية (3، 196)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (Sig. = 0.243)، أي أعلى من القيمة الحدية المعتمدة (0.05).

ويُشير ذلك إلى أن الفروق الظاهرة بين المتوسطات لا ترقى لمستوى الدلالة الإحصائية، ما يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين القائمين بالاتصال في الجهات المختلفة في مستوى المواظبة على الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام، وربما يعكس هذا

التقارب نوعًا من التوافق العام في الثقافة المهنية أو مرجعية القرار التحريري بين المؤسسات المختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا حقوق الطفل.

وبناءً على ذلك، لا يثبت الفرض الأول القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية في مستوى المواظبة على الحصول على معلومات عن حقوق الطفل في الإعلام.

الفرض الثانى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مفهوم احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام بصفة عامة.

جدول (10)

معنوية الفروق بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية في مفهوم احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام بصفة عامة

الجهات	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ف	درجتى الحرية	مستوى المعنوية
الهيئة الوطنية للإعلام	66	2.94	.677	1.331	3 196	0.266
الشركة المتحدة	61	2.85	0.771			
قطاع خاص مصري	26	3.15	0.464			
مؤسسة إعلامية عربية/ أجنبية تعمل في مصر	47	2.98	0.531			

تكشف بيانات جدول (10) عن مستوى اختلاف مفهوم احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام بصفة عامة بين القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية الأربع، وتشير النتائج إلى أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (2.85) و(3.15)، إذ سجّل القائمون بالاتصال في القطاع الخاص المصري أعلى متوسط (3.15) بانحراف معياري منخفض نسبيًا (0.464)، مما يعكس وضوحًا أكبر في مواقفهم، يليهم العاملون في المؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية بمتوسط (2.98)، ثم الهيئة الوطنية للإعلام (2.94)، وأخيرًا الشركة المتحدة بأقل متوسط (2.85) مع انحراف معياري أعلى (0.771)، مما قد يشير إلى تفاوت في الرؤى داخل هذه المؤسسة.

ومع أن هذه الفروق في المتوسطات قد تبدو ذات دلالة مهنية أو قيمية، إلا أن تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أظهر أن قيمة "ف" بلغت (1.331) عند درجتي حرية (3، 196)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.266)، وهو أعلى من الحد المقبول إحصائيًا (0.05).

تعكس هذه النتيجة عدم وجود فروق جوهرية بين القائمين بالاتصال في الجهات الأربع في مفهومهم لاحترام حق الطفل في الخصوصية، وقد يعكس هذا وجود فهم عام مشترك أو توجه مؤسسي شبه موحد نحو أهمية هذا الحق، بغض النظر عن نوعية المؤسسة الإعلامية.

وبناءً على ما سبق، لا يثبت الفرض الثاني الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية في مفهوم احترام حق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام بصفة عامة.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في تعريف الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون.

جدول (11)

معنوية الفروق بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية

في تعريف الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون

الجهات	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	قيمة ف	درجتى الحرية	مستوى المعنوية
الهيئة الوطنية للإعلام	66	3.41	0.803	0.663	3 196	0.575
الشركة المتحدة	61	3.28	0.985			
قطاع خاص مصري	26	3.12	1.071			
مؤسسة إعلامية عربية/ أجنبية تعمل في مصر	47	3.32	0.911			

تكشف بيانات جدول (11) عن درجة الاختلاف بين القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية الأربع في تعريف الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون، ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية تتقارب بدرجة كبيرة، حيث جاءت أعلى قيمة عند الهيئة الوطنية

للإعلام (3.41) بانحراف معياري 0.803، يليها المؤسسات الإعلامية العربية/ الأجنبية (3.32)، ثم الشركة المتحدة (3.28)، وأخيراً القطاع الخاص المصري (3.12)، وهذا التقارب في المتوسطات يعكس تشابهاً نسبياً في تصورات المبحوثين لمفهوم الطفل في هذا السياق القانوني.

وعند تحليل الفروق باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، تبين أن قيمة "ف" بلغت (0.663) بدرجتي حرية (3، 196)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.575)، وهو أعلى بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

وتدل هذه النتيجة على أن الفروق بين القائمين بالاتصال في تعريف الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون ليست ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود تصور مشترك نسبياً بين العاملين في الجهات الإعلامية المختلفة عن هذا المفهوم، ربما نتيجة لانتشار خطاب قانوني وإعلامي موحد أو لتأثير الإرشادات والمؤسسات المعنية بالطفل التي تتبناها الجهات المختلفة. وبناءً عليه، لا يثبت الفرض الثالث القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في تعريف الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مستوى الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية في وسائل الإعلام في مصر.

جدول (12)

معنوية الفروق بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية في مستوى الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية بوسائل الإعلام في مصر

الجهات	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	قيمة ف	درجتى الحرية	مستوى المعنوية
الهيئة الوطنية للإعلام	66	1.50	0.504	1.217	3 196	0.305
الشركة المتحدة	61	1.36	0.484			
قطاع خاص مصري	26	1.54	0.508			
مؤسسة إعلامية عربية/ أجنبية تعمل في مصر	47	1.49	0.505			

تكشف بيانات جدول (12) عن مستوى اختلاف القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية الأربع في الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية أو اعتمادها مرجعية مهنية في العمل الإعلامي، وتُظهر المتوسطات الحسابية تقاربًا واضحًا بين الجهات، إذ تتراوح بين (1.36) في الشركة المتحدة و(1.54) في القطاع الخاص المصري، ما يعكس توجهًا عامًا محدودًا في الاطلاع أو الاعتماد، دون فروق جوهرية بين المؤسسات الإعلامية المختلفة.

وقد أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أن قيمة "ف" بلغت (1.217) بدرجتي حرية (3، 196)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، إذ بلغ مستوى المعنوية (0.305)، وهو أعلى من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجهات الإعلامية المختلفة في هذا المتغير.

وتدل هذه النتائج على أن الاطلاع على الإطار القانوني والمهني المتعلق بحماية خصوصية الطفل لا يختلف بدرجة معتبرة بين الجهات المدروسة، مما قد يُعزى إلى غياب سياسات مؤسسية واضحة تفرض اعتماد هذه المواد كمرجعية، أو إلى ضعف برامج التدريب الموحدة في هذا المجال.

وبناءً على ذلك، لا يثبت الفرض الرابع القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مستوى الاطلاع على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية في العمل الإعلامي.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مستوى الاعتماد على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية مرجعية في الممارسة العملية.

جدول (13)

معنوية الفروق بين القائمين بالاتصال بالجهات الإعلامية في مستوى الاعتماد على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية مرجعية في الممارسة العملية

الجهات	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	قيمة ف	درجتى الحرية	مستوى المعنوية
الهيئة الوطنية للإعلام	66	11.27	3.417	4.266	3 196	0.006
الشركة المتحدة	61	12.89	3.056			
قطاع خاص مصري	26	10.85	3.055			
مؤسسة إعلامية عربية/ أجنبية تعمل في مصر	47	11.15	3.135			

تكشف بيانات جدول (13) عن وجود فروق بين القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية المختلفة في مستوى اعتمادهم على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية مرجعية في الممارسة العملية، وتُظهر المتوسطات الحسابية تباينًا نسبيًا؛ إذ سجَّل القائمون بالاتصال في الشركة المتحدة أعلى متوسط (12.89)، ما يشير إلى اعتماد مرتفع نسبيًا على هذه المراجع، يليها الهيئة الوطنية للإعلام (11.27)، ثم الوسائل الإعلامية العربية/ الأجنبية (11.15)، وأخيرًا القطاع الخاص المصري بأدنى متوسط (10.85).

وقد بيّنت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أن قيمة "ف" بلغت (4.266) بدرجتي حرية (3، 196)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.006) وهو أقل من (0.05)، ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجهات الإعلامية في هذا المتغير.

وتُشير هذه النتيجة إلى أن الشركة المتحدة تتميز بدرجة أعلى من الالتزام العملي بالضوابط والمواثيق القانونية ذات الصلة بحق الطفل في الخصوصية، مقارنة ببقية

الجهات، وهو ما قد يعكس وجود سياسات مؤسسية أو تدريب مهني يدعم الامتثال العملي للنصوص التنظيمية. أما القطاع الخاص المصري، فقد جاء في أدنى الترتيب، مما قد يشير إلى الحاجة لتعزيز التطبيق الفعلي للضوابط القانونية في ممارساته اليومية.

وبناءً على ذلك، يثبت الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مستوى الاعتماد على المواد القانونية والمواثيق والضوابط والمدونات المتصلة بحق الطفل في الخصوصية مرجعية في الممارسة العملية.

مناقشة نتائج الدراسة:

كشفت نتائج الدراسة أن **متابعة القائمين بالاتصال للمعلومات لحقوق الطفل في الإعلام تتم غالبا عند الضرورة المهنية**، وبنسبة 74.5٪ من أفراد العينة، ما يعكس ضعف الاهتمام المنتظم بهذه القضايا، وارتباطها بالحاجة الوظيفية أكثر من كونها التزامًا مستدامًا، ورغم التفاوت الطفيف بين الجهات الإعلامية، فإن الاختلافات لم تكن ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن العوامل المؤثرة قد تكون مرتبطة بعوامل أخرى بديلة عن السياسات المؤسسية الواضحة، وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز إدماج حقوق الطفل في السياسات الإعلامية من خلال برامج تدريبية مستمرة وآليات إلزامية لضمان متابعة هذه القضايا بشكل أكثر انتظامًا.

كما أظهرت النتائج أنه رغم تعددية مصادر المعلومات التي يعتمد عليها القائمون بالاتصال بشأن حقوق الطفل في الإعلام، فإن **هيمنة إرشادات المنظمات الدولية، مثل اليونيسيف، ظهرت بوصفها المصدر الأكثر استخداما**، وبنسبة 58.5٪، وهو ما يعكس الثقة بالتوجيهات العالمية بشأن حماية حقوق الطفل، على حساب الخدمات المماثلة التي تقدمها الجهات التنظيمية الوطنية المعنية، وفي مقدمتها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الذي حلَّ في المركز الثالث بنسبة 36.5٪، بعد المجلس القومي للطفول والأمومة، في قائمة تلك المصادر، ومن شأن هذا الترتيب أن يدق جرس إنذار للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بصفته الجهة المنوط بها تنظيم العمل الإعلامي في مصر ليبحث في أسباب ترتيبه، ومحاولة سد الثغرات واحتلال قمة المصادر كونه جهة تنظيم وتنفيذ ورقابة ومحاسبة، وليست جهة استشارية كما المؤسستين السابقتين له في الترتيب.

وهـذا السـياق أيضًـا، **تحتـل الـدورات التدريبيـة المرتبـة الأدنـى، بنسـبة** 13٪، **مصـدرا للمعلومات**، مما يشير إلى ضعف الاستثمار في التأهيل المستمر للعاملين في هذا المجال، كما أن اللجوء إلى رؤساء العمل كمرجع استشاري يعكس غياب آليات مؤسسية واضحة تفرض سياسات موحدة بشأن تناول قضايا الطفل إعلاميًا، وبذلك، تؤكد هذه النتائج الحاجة إلى تطوير استراتيجيات تدريبية، وتعزيز الالتزام المؤسسي بضوابط أكثر وضوحًا لضمان التغطية الإعلامية المسؤولة لقضايا الأطفال.

كما تُبرز النتائج **توافقًا عامًا بين القائمين بالاتصال من الجهات الإعلامية الأربعة، فيما يتعلق بأهمية حماية خصوصية الأطفال في حالات النزاع أو التماس مع القانون**، إذ يميل معظمهم إلى الإخفاء التام للبيانات، وهو ما يعكس قناعة واضحة بالمعايير الأخلاقية والمهنية لحماية حقوق الطفل، دون أن يعني ذلك بالضرورة تطبيقًا عمليًا لتلك القناعة لدى بعضهم.

كما يلفت الانتباه إلى أن **عينة القطاع الخاص المصري سجَّلت النسبة الأعلى في الميل للكشف عن البيانات الخاصة بطفل النزاعات**، مما قد يعكس اختلافات في فهم الالتزامات القانونية أو في الضغوط التحريرية التي تواجهها هذه الجهات، وتعزز هذه النتائج الحاجة إلى توحيد القواعد المهنية وتعزيز التدريب الإعلامي لضمان التغطية المسؤولة لقضايا الأطفال، مع توضيح المعايير القانونية والأخلاقية التي يجب اتباعها عند تناول مثل هذه الموضوعات الحساسة، كما أنها تفسر نسبيًا أسباب وقوع بعض القنوات الخاصة في مخالفات لقواعد حماية حقوق الطفل مقارنة بالقطاع الحكومي وشبه الحكومي والإعلام العربي والأجنبي في مصر.

وتشير النتائج إلى **إجماع عام بين القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية المختلفة على أهمية احترام حق الطفل في الخصوصية**، إذ يُعدَّ "عدم الكشف عن هوية الطفل وبياناته الخاصة إلا في ظروف معينة" المفهوم الأكثر قبولًا لدى غالبية العينة بنسبة 73.5٪. وعلى الرغم من بعض التفاوت في النسب بين الجهات الإعلامية، فإن هذا التوجه يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية حماية البيانات الشخصية للأطفال في التغطيات الإعلامية. ومع ذلك، فإن التحليل الإحصائي أظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجهات

الإعلامية في تبني هذا المفهوم، مما يعني أن احترام خصوصية الأطفال يعد سياسة عامة تتبناها مختلف المؤسسات الإعلامية دون اختلاف جوهري بينها.

وتعكس النتائج **تباينًا في الفهم العام لمفهوم "الطفل محل النزاع أو التماس مع القانون"** بين الجهات الإعلامية الأربع، إذ كان التعريف الأكثر شيوعًا هو "الطفل الشاهد أو المجني عليه أو الجاني في واقعة منظورة لدى جهات العدالة"، بنسبة 56٪، مما يعكس تركيزًا أساسيًا على الارتباط المباشر بالقضايا العدلية؛ بيد أن النسبة ذاتها تعكس أن هناك 44٪ من العينة غير ملمين بالتعريف السليم لطفل التماس مع القانون، وهي نسبة ليست بالقليلة، تدلل على الحاجة إلى توعية القائمين بالاتصال بهذا المفهوم السليم لضمان ممارسة إعلامية سليمة في هذا الخصوص.

وقد سجَّلت عينة "الشركة المتحدة" أعلى نسبة لتبني لهذا التعريف (59٪)، يليها عينة "الهيئة الوطنية للإعلام" (56.1٪)، ثم الوسائل الإعلامية العربية والأجنبية (55.3٪)، وأخيرًا القطاع الخاص المصري (50٪)، مما يشير إلى تفاوت طفيف في مستويات الوعي أو الأولويات بين الجهات.

وفيما يخص موقف القائمين بالاتصال من الكشف عن هوية الطفل في وسائل الإعلام، اتضح **تبنى معظم المشاركين في الجهات الأربع موقفًا "محايدًا"، مما يشير إلى تردد أو التباس** في هذا القرار، فقد أظهرت النتائج أن 71.2٪ من المشاركين في "الهيئة الوطنية للإعلام" و72.1٪ في "الشركة المتحدة" يفضلون الحياد، أما في "القطاع الخاص المصري"، فإن 65.4٪ من المشاركين تبنوا موقفًا محايدًا، وعلى الجانب الآخر، في "الوسيلة العربية/ الأجنبية"، جاءت نسبة المحايدين 61.7٪. وتعكس هذه التباينات اختلاف التوجهات بين الجهات الإعلامية، لكنها تؤكد بوجه عام أن الحياد هو الاتجاه الغالب، مما قد يعكس حرصًا على التوازن بين الحفاظ على خصوصية الأطفال ومتطلبات النشر الإعلامي وفقًا لظروف كل حالة، أو وجود عوامل أخرى تؤثر في القرار التحريري بعيدا عن قناعة الممارسين أنفسهم بحقوق الطفل، وهذا الموقف يتصل مباشرة بنتائج مستوى الالتزام في تطبيق القواعد كما في الفقرة التالية.

كشفت النتائج عن **تباين مستويات الالتزام بقواعد خصوصية الطفل بين الجهات الإعلامية الأربع**، مع هيمنة **الالتزام النسبى (وليس الالتزام التام)** كاتجاه عام، ففي عينة "الهيئة الوطنية للإعلام"، يلتزم 72.7٪ من المشاركين نسبياً، بينما أظهر 19.7٪ فقط **التزاماً تاماً**، أما في "الشركة المتحدة"، فقد جاءت النسب متقاربة مع الهيئة الوطنية، إذ أبدى 75.4٪ التزاماً نسبياً، مقابل 14.8٪ فقط التزاماً تاماً، وسجَّلت عينة "القطاع الخاص المصري" نسبة التزام نسبي بلغت 69.2٪، فيما التزم 19.2٪ تماماً، أما "الوسيلة العربية/ الأجنبية"، فتميزت بأعلى نسبة التزام تام (29.8٪) وأقل نسبة التزام نسبي (57.4٪)، وتعكس هذه النتائج ميلًا واضحاً نحو **الالتزام النسبى**، وليس التام، بقواعد خصوصية الطفل في معظم الجهات، بينما تبرز الوسيلة العربية/ الأجنبية كاستثناء نسبي في ارتفاع نسبة الالتزام التام مقارنة بالجهات الأخرى، مما قد يشير إلى توجه أكثر صرامة في تطبيق هذه القواعد مقارنة بالجهات الأخرى، رغم تفوق نسبة "الالتزام النسبي" بها أيضاً.

كما أظهرت النتائج تفاوتًا في تصورات المشاركين بشأن أسباب الكشف عن هوية الأطفال في القضايا القانونية والنزاعات الأسرية في البرامج التلفزيونية في مصر. **وتعد منافسة وسائل التواصل الاجتماعى من أبرز العوامل المؤثرة، ما يعكس مستوى تأثير الإعلام الجديد على التقليدي**، إذ تسعى المؤسسات الإعلامية والقائمون بالاتصال بها لجذب الجمهور ومواكبة التغيرات الرقمية، كما يُشكِّل ضعف الوعي بحقوق الطفل لدى أولياء الأمور تحدياً، مما يتطلب تعزيز الجهود التوعوية، وتبرز قلة الوعي وضعف خبرة فرق العمل عاملًا مؤثراً، خاصة في الإعلام المحلي، مما يستدعي تطوير برامج التدريب والتأهيل، كذلك، يعكس غياب آليات المراجعة والتقييم الدوري حاجة المؤسسات الإعلامية لتعزيز الرقابة الداخلية، أما احتكار القرار التحريري، فيشكل مصدر قلق بشأن الالتزام بمعايير الخصوصية، في حين أن تعزيز حق الجمهور في المعرفة يُعدَّ أقل العوامل تأثيراً، مما يدل على وعي متزايد بأهمية حماية خصوصية الأطفال.

واتضح أيضًا وجود **إجماع واسع بين القائمين بالاتصال في الجهات الإعلامية عينة الدراسة على رفض تكرار عرض المواد التى تكشف هوية أطفال النزاعات القانونية**، مما

يعكس التزامًا عامًا بحماية خصوصيتهم، ورغم وجود تفاوت طفيف بين الجهات، فإن جميعها سجَّلت نسب رفض مرتفعة، ما يدل على وعي مشترك بأهمية تجنب انتهاك حقوق الطفل، كما تؤكد المؤشرات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه الجهات في موقفها من هذه القضية، مما يشير إلى توافق عام في السياسات التحريرية المتعلقة بحماية الأطفال في الإعلام.

تكشف النتائج كذلك عن **تفاوت في مستوى اطلاع القائمين بالاتصال على المواد القانونية والمواثيق الخاصة بحق الطفل في الخصوصية**، إذ أكد أكثر من نصفهم اعتمادهم عليها، بينما أقرَّ الباقون بعدم الاطلاع أو الاعتماد، وهذا مؤشر سلبي إلى حد كبير في رأي الباحث أن ذلك من شأنه أن ينعكس سلبًا على الممارسة الإعلامية بمخالفة النصوص الحامية لحق طفل التماس مع القانون، وقد سجَّلت عينة الشركة المتحدة أعلى نسبة اطلاع، يليها الوسائل العربية والأجنبية، فيما أظهرت عينة الهيئة الوطنية للإعلام توازنًا بين الاطلاع وعدم الاطلاع، وجاء القطاع الخاص المصري في أدنى المستويات، وفي هذا مؤشر آخر على أن القنوات الخاصة قد تكون الأكثر تجاوزًا في هذا السياق، ورغم هذا التفاوت، لم تثبت المؤشرات الإحصائية وجود فروق دالة بين الجهات، مما يشير إلى حاجة عامة لتعزيز الوعي القانوني في جميع المؤسسات الإعلامية.

ختامًا تُظهر النتائج **تفاوتًا في مستوى اعتماد القائمين بالاتصال على النصوص المرجعية لحماية خصوصية الطفل في التناول الإعلامي**، ويتراوح الاعتماد في معظم الجهات بين المستوى المتوسط والمنخفض، باستثناء الشركة المتحدة التي تُظهر التزامًا أكبر نسبيًا، إذ سجَّلت أعلى نسبة "اعتماد مرتفع" بين الجهات الأربعة لكن ظلت نسبة الاعتماد النسبي الغالبة في كل الأحوال، في المقابل، جاء القطاع الخاص المصري في أدنى المستويات من حيث الاعتماد المرتفع، بينما تباينت النسب في الهيئة الوطنية للإعلام والوسائل العربية والأجنبية مع ميل واضح نحو الاعتماد المتوسط، وتعكس هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز الالتزام بالضوابط المرجعية لضمان حماية أفضل لحقوق الطفل إعلاميًا.

في الخلاصة، يرى الباحث أن هناك قصورًا لدى نسبة غير قليلة من القائمين بالاتصال في مواكبة المعلومات الخاصة بحقوق الطفل، لاسيما حقه في الخصوصية، بيد أن

غالبيتهم يقرون بأهمية مفهوم حق الطفل في الخصوصية، ولديهم حرص ذاتي على إخفاء بيانات طفل التماس مع القانون، لكن الأمر يختلف عند الممارسة الفعلية تبعًا لعوامل عديدة، كعوامل الإدارة ومنافسة الإعلام الجديد وضعف الرقابة والمحاسبة، ومن ثم يتطلب الأمر مقاربة شاملة من الجهات المعينة للتصويب، لاسيما من الجهات التنظيمية المسؤولة، وفي مقدمتها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بصفته الجهة الأساسية المنوط بها متابعة وتنظيم العمل الإعلامي في مصر.

مراجع الدراسة:

قائمة المراجع العربية:

- أمين، حنفي حيدر. (2008). ***التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة في حدود المسؤولية القانونية والأخلاقية***. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الأول.
- البدوي، نضال محمود. (2018). حقوق الحدث المتهم أثناء البحث التمهيدي. ***مجلة القانون والأعمال***، مختبر الأسرة والطفل والتوثيق، كلية الحقوق، فاس، المغرب، (ع35)، 195–211.
- بولحية، شهيرة. (2021). الضمانات المقررة للطفل الجانح أثناء المحاكمة طبقا للقانون 15 / 12 المتعلق بحماية الطفل. ***مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية***، المركز الجامعي سي الحواس– بريكة– الجزائر، 4(3)، 987–1000.
- بيومي، المعتز بالله رضا. (2021). ***المسؤولية المدنية لمقدمي البرامج في القنوات التلفزيونية الخاصة*** (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم القانون المدني).
- جناد، إبراهيم. (2016). الكفاءة المهنية وعلاقتها بأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر: دراسة ميدانية لدى عينة من صحفيي القنوات الخاصة. ***مجلة الحوار الثقافي***، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 5(1)، 258–271.
- حبشي، نانسي عادل فهمي. (2018). ***المعايير الأخلاقية والقانونية لأساليب الصحفيين مع مصادر المعلومات وعلاقتها بالسياسات التحريرية لعينة من الصحف المصرية والأمريكية والبريطانية: نموذج مهني لتطوير أداء القائم بالاتصال*** (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة).
- خليفة، جيهان سباق علي. (2022). تأثير التحول الرقمي على اتجاهات وأخلاقيات القائم بالاتصال خلال ممارسة العمل الصحفي في مواقع الصحف الإلكترونية: دراسة ميدانية في إطار نموذج تقبل التكنولوجيا TAM. ***مجلة البحوث والدراسات الإعلامية***، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، القاهرة، (ع19)، 1–45.
- خليل، عاصم، & بدير، نوار محمود مصطفى. (2015). دور المحاكم الدستورية والمحاكم العليا في تحديد ملامح الحق في الخصوصية وضمان احترامه من قبل باقي سلطات الدولة. ***مجلة كلية القانون الكويتية العالمية***، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 3(9)، 133–176.

- الخولي، أحمد محمد فتحي. (2017). ***المسؤولية المدنية المترتبة عن سوء استخدام الصحافة الإلكترونية***. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع بعنوان "القانون والإعلام"، كلية الحقوق، جامعة طنطا.
- رضا، نافان عبد العزيز. (2021). الحق في الخصوصية وحمايتها المدنية من وسائل الإعلام. ***مجلة الفكر القانوني والسياسي***، الجزائر، 5(2)، 360–399.
- شرون، حسينة. (2015). الموازنة بين الحق في الإعلام والحق في الخصوصية. ***مجلة الاجتهاد القضائي***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (ع10)، 59–81.
- شعبان، ثائرة. (تاريخ غير معلوم). قضاء الأحداث في العالم العربي بين النظرية والتطبيق. ***الشبكة الدولية لحقوق الطفل(CRIN)*** ، المملكة المتحدة. استرجع في 15 سبتمبر 2023، من https:/ / archive.crin.org/ en/ docs/ Juvenile_Justie_Ara.doc
- شفيق، نورهان جمال فخر الدين. (2023). صور إساءة استخدام الأطفال في قنوات اليوتيوب محلياً وعالمياً: دراسة تحليلية مقارنة. ***مجلة دراسات الطفولة***، 26(100)، 151.154–
- عبد العال، ميادة عبد العال. (2018). البرامج الحوارية في التليفزيون المصري وعلاقتها بالحرية والمسؤولية الاجتماعية: دراسة تحليلية. ***مجلة البحث العلمي في الآداب***، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 19(الجزء الأول)، 1–29. https:/ / doi.org/ 10.21608/ jssa.2018.29 .
- عبد النعيم، يمنى محمد عاطف. (2020). استشراف مستقبل الإعلام المرئي الموجه للطفل عبر القنوات الفضائية المصرية في ضوء كتيب المعايير الإعلامية: كود المحتوى الإعلامي الموجه للطفل. ***مجلة البحوث الإعلامية***، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، 54(6)، 4195–4250.
- العريفي، فاطمة. (2020). الحماية القانونية للحق في الخصوصية للأطفال من جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي في القانون الجزائري. ***مجلة الاجتهاد القضائي***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 12(2)، 531–554.
- عساكر، أسماء عبد العظيم. (2021). ***أخلاقيات الممارسات المهنية في الصحافة المصرية في تغطية الأزمات: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال***(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة).
- العشري، عبده. (2013). حقوق الأطفال ضحايا الاتجار في نظام العدالة الجنائية بين الاتفاقيات الدولية والقانون المصري. ***أوراق مؤتمر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية***، المؤتمر السنوي الخامس عشر، القاهرة.
- الغريب، إيمان محمد. (2019). محددات وسياسات نشر مقاطع الفيديو على بوابات الصحف الإلكترونية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة في أخلاقيات النشر وخطاب تعليقات الجمهور. ***مجلة بحوث الإعلام وعلوم الاتصال***، معهد الجزيرة العالي للإعلام وعلوم الاتصال.
- قروف، موسى. (2015). التزام الصحفيين باحترام حق الخصوصية. ***مجلة الاجتهاد القضائي***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (ع10)، 153–162.

- الكشو، آمنة .(2022) ***منظومة العدالة الجزائية للأطفال في خلاف مع القانون*** .محاضرة في ختام تدريب منظومة العدالة الجزائية للأطفال في خلاف مع القانون، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس.
- لزروق، أمال. (2023). حقوق تلقي الطفل والأسرة للمضامين الإعلامية في ضوء التشريعات الإعلامية الوطنية والدولية وآليات التفعيل .***مجلة العلوم القانونية والاجتماعية***، كلية علوم الاتصال، جامعة الجزائر، 8(1)، 1373–1387.
- محمد، شيماء شعبان .(2025) ***استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مواقع التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة لدى المراهقين*** (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة)
- محمد، يسن عبد اللطيف عبد الحليم. (2018). أحكام المسؤولية الناشئة عن انتهاك حرمة الحق في الخصوصية عبر وسائل التقنية الحديثة: دراسة فقهية معاصرة .***مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات*** بكفر الشيخ، جامعة الأزهر، 5(2)، 533–600.
- محمود، خالد صلاح حنفي. (2017). تربية الطفل العربي على حقوق الإنسان: رؤية نقدية .***مجلة الطفولة والتنمية***، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مصر، 7(28)، 179–212.
- المشمشي، سارة شريف محمد .(2018) ***مدى التزام المواقع الإلكترونية بالضوابط القانونية والأخلاقية للحق في الخصوصية: بالتطبيق على عينة من المواقع في مصر والمملكة المتحدة***(رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة).
- المعداوي، محمد أحمد. (2018). حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة .***مجلة كلية الشريعة والقانون***، جامعة طنطا، 33(4)، 1926–2057.
- مكاوي، محمد حسن عماد .(2024) ***الحماية الجنائية لحق الخصوصية في مواجهة الإعلام الرقمي: دراسة تحليلية مقارنة*** (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق).
- منجد، منال مروان. (2021). الحماية الجنائية لحق الطفل في الخصوصية في العصر الرقمي: دراسة مقارنة .***مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية***، الإمارات، 18(1)، 863–891.
- النجار، أحمد السيد الشوادفي. (2022). الحماية الجنائية للحق في الصورة: دراسة مقارنة .***مجلة البحوث القانونية والاقتصادية***، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، (ع80)، 504–647.
- الهويدي، عمر سعد عبد الهادي، &النوايسة، عبد الإله محمد سالم .(2016) ***الحماية الجنائية لحقوق الطفل في التشريع الوطني والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة*** (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، عمّان).
- يونس، حنان أحمد. (2019). ضمانات المحاكمة العادلة للأطفال في نزاع مع القانون: قانون الطفل لسنة 2010 .***مجلة العدل***، وزارة العدل، السودان، 21(ع54)، 1–23.

Foreign references

- Allen, A., & Muhawe, C. (2025). Is privacy really a civil right? *Berkeley Law and Technology Journal, 1*.
- Bello, B. G. (2025). Digital technologies and children's rights: Balancing control, protection, and consent. *Revista de Derecho Privado, 48*, 19–45. https://revistas.uexternado.edu.co/index.php/derpri/article/view/10100

- Berens, D. J. (2014). *The role of colour in films: Influencing the audience's mood* (Bachelor's dissertation). Leeds Metropolitan University, Northern Film School.
- Bessant, C. (2024). School social media use and its impact upon children's rights to privacy and autonomy. *Computers and Education Open, 6*, Article 100185. https:/ / doi.org/ 10.1016/ j.caeo.2024.100025
- Bezáková, Z., Madleňák, A., & Švec, M. (2021). Security risks of sharing content based on minors by their family members on social media in times of technology interference. *Media Literacy and Academic Research, 4*(1), 53–69.
- Bialek, T. (2023). Genealogy sites and adoptions – Connecting families or ruining them? *Touro Law Review, 38*(4), Article 15. https:/ / digitalcommons.tourolaw.edu/ lawreview/ vol38/ iss4/ 15
- Brosch, A. (2018). Sharenting – Why do parents violate their children's privacy? *The New Educational Review, 54*, 75–85.
- Coleman, R. (2011). Journalists' moral judgement about children. *Journalism Practice, 5*(3), 257–271. https:/ / doi.org/ 10.1080/ 17512786.2010.523588
- Ehle, G. (2022). *Current journalistic guidelines for interviewing juveniles: Are they effective at protecting juveniles' rights and privacy?* (Doctoral dissertation). Fordham University.
- Fernando, J. (2024). What is CSR? Corporate social responsibility explained. *Investopedia*. https:/ / www.investopedia.com/ terms/ c/ corp-social-responsibility.asp
- Fowler, B. (2020). Media ethics and child protection: Best practices in reporting sensitive cases. *Journal of Media Ethics, 35*(2), 89–101.
- García-Fernández, D., Marcos del Cano, A. M., & Topa, G. (2025). Suicide of minors in the Spanish press: Analysis from the perspective of public interest and the limits of freedom of information. *Journalism and Media, 6*(1), 35. https:/ / doi.org/ 10.3390/ journalmedia6010035
- Gerard, M. S. (2012). *Invasion of privacy in the Malaysian press: A case study on the New Straits Times* (Doctoral dissertation). Universiti Tunku Abdul Rahman.
- Gifty, O., Sebastian, V. S., & Soman, N. S. (2013). *Right to privacy and freedom of press—Conflicts and challenges* (Doctoral dissertation). Cochin University of Science and Technology.
- Godfrey, P. C., Merrill, C. B., & Hansen, J. M. (2009). The relationship between corporate social responsibility and shareholder value: An empirical test of the risk management hypothesis. *Strategic Management Journal, 30*(4), 425–445.
- Grech, A. (2023). *Young people & information: A manifesto*. The 3CL Foundation. https:/ / creativecommons.org/ licenses/ by-nc-sa/ 4.0/
- Gwynn, S. E. (1948). *Freedom of the press: A framework of principle*. Commission on Freedom of the Press.
- Hargittai, E., Schultz, J., & Palfrey, J. (2011). Why parents help their children lie to Facebook about age: Unintended consequences of the 'Children's Online

Privacy Protection Act'. *First Monday, 16*(11). https:/ / firstmonday.org/ article/ view/ 3850/ 3075

- Hirigoyen, G., & Poulain-Rehm, T. (2014). Relationships between corporate social responsibility and financial performance: What is the causality? *SSRN Electronic Journal*. https:/ / doi.org/ 10.2139/ ssrn.2531631
- Iosifidis, P. (2016). Globalisation and the re-emergence of the regulatory state. In Donders, K., Pauwels, C., & Loisen, J. (Eds.), *Global media and national policies: The return of the state* (pp. 16–31). Palgrave Macmillan UK. https:/ / doi.org/ 10.1057/ 9781137493947_2
- Kasemsap, K. (2017). Corporate social responsibility: Theory and applications. In A. Bhattacharya (Ed.), *Strategic human capital development and management in emerging economies* (pp. 188–218). IGI Global. https:/ / doi.org/ 10.4018/ 978-1-5225-1974-4.ch009
- Landi, S. (2023). Misuse of private information: A legal analysis of privacy precedent in connection to media abuses in England and Wales. *King's Student Law Review, 13*, 1.
- Lavorgna, A., Ugwudike, P., & Tartari, M. (2023). Online sharenting: Identifying existing vulnerabilities and demystifying media reported crime risks. *Crime, Media, Culture*. https:/ / doi.org/ 10.1177/ 17416590221148448
- Leigh, R. D. (1947). *A free and responsible press: A general report on mass communication—Newspapers, radio, motion pictures, magazines, and books by the Commission on Freedom of the Press*. University of Chicago Press.
- Lipare, A. S. (2023). Corporate social responsibility in the digital age: Navigating ethics and reputation management. *International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), 5*(6), Nov–Dec.
- Liu, L., & Yao, Y. (2025). From knowledge to practice: Co-designing privacy controls with children. In *Proceedings of the 2025 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (pp. 1–22).
- Ma, R., Cherian, J., Tsai, W.-H., Sial, M. S., Hou, L., & Álvarez-Otero, S. (2021). The relationship of corporate social responsibility on digital platforms, electronic word-of-mouth, and consumer-company identification: An application of social identity theory. *Sustainability, 13*(9), Article 4700. https:/ / doi.org/ 10.3390/ su13094700
- Mackay, J. B. (2008). Journalist reliance on teens and children. *Journal of Mass Media Ethics, 23*(2), 126–140.
- Mekkawi, M. (2022). Cyber blackmail between threats and protection: A study in Egyptian and American legislations. *Journal of Law and Emerging Technologies, 2*(2), 53–116. https:/ / doi.org/ 10.54873/ jolets.v2i2.71
- Moemeka, A. A. (1991). Perspectives on development communication. *Africa Media Review, 3*(3), 1–24.
- Nasrullayev, A., et al. (2023). Cyber security and AI implications for social media. *International Journal of Advance Scientific Research, 3*(9), 63–69.

- Novira, D., Astuti, W. S., Albadi, M. F., & Gunawan, M. S. (2024). Legal protection of children's personal data in the digital era. *The Journal of Social Research, 3*(9). https:/ / www.researchgate.net/ publication/ 383506378
- Nuraeni, R. (2017). The role of social media in journalistic duties. *Jurnal Ilmiah LISKI (Lingkar Studi Komunikasi), 3*(1), 43–58. https:/ / goldenratio.id/ index.php/ grdis/ article/ view/ 903
- Padang, M. J., & Esther, J. (2025). Legal protection of children in media reporting through the implementation of child-friendly news guidelines. *Golden Ratio of Data in Summary, 5*(2), 236–243. https:/ / doi.org/ 10.52970/ grdis.v5i2.903
- Plaisance, P. L. (2013). *Media ethics: Key principles for responsible practice*. SAGE Publications.
- Putnam, L., & Martin, J. (2025). Everything new is old again: The coming metaverse, platforms as premises, and addressing harms that occur behind the veil of scale. *Yale Journal of Law & Technology, 27*(1). https:/ / doi.org/ 10.2139/ yjlt.2025.27.1
- Sahoo, D. R., & Bansal, K. (2024). Building bridges, healing families: Embracing alternative dispute resolution mechanisms in a joint family business dispute. *Humanities Journal, 2*(1), Article 2025003. https:/ / doi.org/ 10.31893/ humanitj.2025003
- Sgueglia, E. I. (2025, March 4). Protecting minors' privacy rights & mental well-being online. *American Bar Association*. https:/ / www.americanbar.org/ groups/ gpsolo/ resources/ ereport/ 2025-march/ protecting-minors-privacy-rights-mental-well-being-online/
- Siebert, F. S., Peterson, T., & Schramm, W. (1956). *Four theories of the press: The authoritarian, libertarian, social responsibility, and Soviet communist concepts of what the press should be and do* (Vol. 10). University of Illinois Press.
- Simone, C. (2024). When parents decide that all the world's a stage: Expanding publicity rights to protect children involved in monetized social media content. *Columbia Journal of Law & Social Problems, 58*(1). https:/ / jlsp.law.columbia.edu/ 2024/ 10/ 31/ when-parents-decide-that-all-the-worlds-a-stage-expanding-publicity-rights-to-protect-children-in-monetized-social-media-content/
- Singh, K. T., & Singh, M. S. (2013). Ethics in corporate social responsibility. *IOSR Journal of Business and Management, 9*(2), 16–21.
- Sorensen, S. (2016). Protecting children's right to privacy in the digital age: Parents as trustees of children's rights. *Child Legal Rights Journal, 36*, 156. https:/ / heinonline.org/ HOL/ LandingPage?handle=hein.journals/ clrj36&div=22&id=&page=
- Stone, E. (1999). Using children as sources. *Columbia Journalism Review, 38*(3), 32.
- Sughayar, I. I. (2025). Protecting minors' privacy rights and mental well-being online. *GPSolo eReport*. https:/ / www.americanbar.org/ groups/ gpsolo/

resources/ ereport/ 2025-march/ protecting-minors-privacy-rights-mental-well-being-online/
- Tenor, C., & Himma-Kadakas, M. (2023). Voiceless youth – Reasons (not) to involve minors in news coverage. *Journalism Practice*, 1–21.
- Uzuegbunam, C. E. (2015). *The social responsibility theory of the press: A contemporary review* (Postgraduate seminar paper). Nnamdi Azikiwe University Nigeria.
- Uzuegbunam, C. E., & Udeze, S. (2013). Sensationalism in the media: The right to sell or the right to tell. *Journal of Communication and Media Research, 5*(1), 69–78.
- Ward, S. J. A. (2018). *Ethics and the media: An introduction*. Cambridge University Press.
- Yan, X., Espinosa-Cristia, J. F., Kumari, K., & Cioca, L. I. (2022). Relationship between corporate social responsibility, organizational trust, and corporate reputation for sustainable performance. *Sustainability, 14*(14), Article 8737. https:/ / doi.org/ 10.3390/ su14148737
- Yu, J. S. (2025). *Regulating social media in a democracy: The case of South Korea* (Doctoral dissertation). University of Otago.
- Zaid, Z. A., & Zia-ud-Din, M. (2023). Protecting children's rights in the digital world: An ever-growing challenge. *Al-Qantara, 9*(1), 327–343.

- **Translated Arabic References**
- Abdel-Aal, M. A. A. (2018). *Talk shows on Egyptian television and their relation to freedom and social responsibility: An analytical study*. *Journal of Scientific Research in Arts, Faculty of Arts, Ain Shams University*, 19(1), 1–29. https:/ / doi.org/ 10.21608/ jssa.2018
- Abdel-Naeem, Y. M. A. (2020). *Envisioning the future of visual media for children on Egyptian satellite channels in light of the Media Standards Handbook: The Media Content Code for Children*. *Journal of Media Research, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University*, (54)6, 4195–4250.
- Amin, H. H. (2008). *Intrusion into the private lives of public figures within the bounds of legal and ethical responsibility*. Paper presented at the Fourteenth Scientific Conference, Faculty of Mass Communication, Cairo University, Part One.
- Al-Ashry, A. (2013). *Rights of child victims of trafficking in the criminal justice system between international conventions and Egyptian law*. Research paper presented at the 15th Annual Conference, National Center for Social and Criminological Research, Cairo.
- Al-Badawi, N. M. (2018). *Rights of juvenile defendants during preliminary investigation*. *Journal of Law and Business, Family and Child Documentation Laboratory, Faculty of Law, Fez*, (35), 195–211.
- Al-Huwaidi, O. S. A. H., & Al-Nawaisa, A. M. S. (2016). *Criminal protection of children's rights in national legislation and international conventions: A*

comparative study (Unpublished PhD dissertation). Graduate School, World Islamic Sciences and Education University, Amman.

- Al-Kachou, A. (2022). *The juvenile justice system for children in conflict with the law*. Lecture presented at the Conclusion of the Training on the Juvenile Justice System for Children in Conflict with the Law, National Bar Association of Tunisia.
- Al-Maadawi, M. A. (2018). *Protection of informational privacy for users on social media networks: A comparative study*. *Journal of the Faculty of Sharia and Law, Tanta University*, 33(4), 1926–2057.
- Al-Mashmashi, S. S. M. (2018). *The extent of compliance of online platforms with legal and ethical regulations of the right to privacy: A case study of websites in Egypt and the United Kingdom* (Master's thesis). Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Cairo University.
- Al-Naggar, A. E.-S. E.-S. (2022). *Criminal protection of the right to image: A comparative study*. *Journal of Legal and Economic Research, Faculty of Law, Beni Suef University*, (80), 504–647.
- Asaker, A. A. A. (2021). *Ethics of professional practices in Egyptian journalism during crisis coverage: A content and communicator study* (Unpublished Master's thesis). Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Cairo University.
- Bayoumi, A. B. R. (2021). *Civil liability of television program presenters on private channels* (Doctoral dissertation). Department of Civil Law, Faculty of Law, Ain Shams University.
- Boulahia, S. (2021). *Guarantees for juvenile offenders during trial according to Law 15/ 12 on child protection*. *Tabna Journal for Academic Scientific Studies*, 4(3), 987–1000.
- Cheroun, H. (2015). *Balancing the right to information and the right to privacy*. *Journal of Judicial Ijtihad, Mohamed Khider University*, (10), 59–81.
- El-Ghareeb, I. M. (2019). *Determinants and policies of publishing video clips on newspaper portals and their social media pages: A study in publishing ethics and audience comment discourse*. *Journal of Media and Communication Sciences Research, Al Jazeera Higher Institute for Media and Communication Sciences*.
- El-Khouly, A. M. F. (2017). *Civil liability arising from the misuse of electronic journalism*. Paper presented at the Fourth Scientific Conference on Law and Media, Faculty of Law, Tanta University.
- Gharouf, M. (2015). *Journalists' commitment to respecting the right to privacy*. *Journal of Judicial Ijtihad, Mohamed Khider University*, (10), 153–162.
- Habashy, N. A. F. (2018). *Ethical and legal standards of journalists' interaction with information sources and their relation to editorial policies: A professional model for enhancing communicator performance* (Doctoral dissertation). Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Cairo University.

- Jannad, I. (2016). *Professional competence and its relation to journalistic ethics in Algeria: A field study on a sample of journalists from private channels*. *Journal of Cultural Dialogue, Abdelhamid Ben Badis University*, 5(1), 258–271.
- Khalifa, J. S. A. (2022). *The impact of digital transformation on communicator attitudes and ethics in online newspaper journalism: A field study within the TAM model*. *Journal of Media Research and Studies*, (19), 1–45.
- Khalil, A., & Bdeir, N. M. M. (2015). *The role of constitutional and supreme courts in defining the right to privacy and ensuring its respect by other state authorities*. *Journal of the Kuwait International Law College*, 3(9), 133–176.
- Lazrouq, A. (2023). *Rights of children and families to access media content in light of national and international media legislation and activation mechanisms*. *Journal of Legal and Social Sciences, University of Algiers*, 8(1), 1373–1387.
- Mahmoud, K. S. H. (2017). *Educating the Arab child on human rights: A critical perspective*. *Journal of Childhood and Development, Arab Council for Childhood*, 7(28), 179–212.
- Mekawy, M. H. E. (2024). *Criminal protection of the right to privacy against digital media: A comparative analytical study* (Doctoral dissertation). Faculty of Law, Cairo University.
- Mohamed, S. S. (2025). *The use of artificial intelligence technologies on social media and the gratifications achieved by adolescents* (Master's thesis). Graduate School of Childhood Studies, Ain Shams University, Egypt.
- Mohamed, Y. A. L. A. H. (2018). *Provisions of liability arising from violating the sanctity of the right to privacy through modern technology: A contemporary jurisprudential study*. *Journal of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Kafr El-Sheikh, Al-Azhar University*, 5(2), 533–600.
- Monjed, M. M. (2021). *Criminal protection of the child's right to privacy in the digital age: A comparative study*. *University of Sharjah Journal for Legal Sciences*, 18(1), 863–891.
- Reda, N. A. A. (2021). *The right to privacy and its civil protection from media violations*. *Journal of Legal and Political Thought, Algeria*, 5(2), 360–399.
- Shaaban, T. (n.d.). *Juvenile justice in the Arab world between theory and practice*. Child Rights International Network (CRIN), United Kingdom. Retrieved September 15, 2023, from https:/ / archive.crin.org/ en/ docs/ Juvenile_Justie_Ara.doc
- Shafik, N. G. F. E.-D. (2023). *Forms of child abuse on YouTube channels locally and globally: A comparative analytical study*. *Journal of Childhood Studies*, 26(100), 151–154.
- Younes, H. A. (2019). *Guarantees of fair trial for children in conflict with the law: The 2010 Child Law*. *Al-Adl Journal, Ministry of Justice, Sudan*, 21(54), 1–23.

Referencrs

- Allen, A., & Muhawe, C. (2025). Is privacy really a civil right? *Berkeley Law and Technology Journal, 1*.
- Bello, B. G. (2025). Digital technologies and children's rights: Balancing control, protection, and consent. *Revista de Derecho Privado, 48*, 19–45. https:/ / revistas.uexternado.edu.co/ index.php/ derpri/ article/ view/ 10100
- Berens, D. J. (2014). *The role of colour in films: Influencing the audience's mood* (Bachelor's dissertation). Leeds Metropolitan University, Northern Film School.
- Bessant, C. (2024). School social media use and its impact upon children's rights to privacy and autonomy. *Computers and Education Open, 6*, Article 100185. https:/ / doi.org/ 10.1016/ j.caeo.2024.100025
- Bezáková, Z., Madleňák, A., & Švec, M. (2021). Security risks of sharing content based on minors by their family members on social media in times of technology interference. *Media Literacy and Academic Research, 4*(1), 53–69.
- Bialek, T. (2023). Genealogy sites and adoptions – Connecting families or ruining them? *Touro Law Review, 38*(4), Article 15. https:/ / digitalcommons.tourolaw.edu/ lawreview/ vol38/ iss4/ 15
- Brosch, A. (2018). Sharenting – Why do parents violate their children's privacy? *The New Educational Review, 54*, 75–85.
- Coleman, R. (2011). Journalists' moral judgement about children. *Journalism Practice, 5*(3), 257–271. https:/ / doi.org/ 10.1080/ 17512786.2010.523588
- Ehle, G. (2022). *Current journalistic guidelines for interviewing juveniles: Are they effective at protecting juveniles' rights and privacy?* (Doctoral dissertation). Fordham University.
- Fernando, J. (2024). What is CSR? Corporate social responsibility explained. *Investopedia*. https:/ / www.investopedia.com/ terms/ c/ corp-social-responsibility.asp
- Fowler, B. (2020). Media ethics and child protection: Best practices in reporting sensitive cases. *Journal of Media Ethics, 35*(2), 89–101.
- García-Fernández, D., Marcos del Cano, A. M., & Topa, G. (2025). Suicide of minors in the Spanish press: Analysis from the perspective of public interest and the limits of freedom of information. *Journalism and Media, 6*(1), 35. https:/ / doi.org/ 10.3390/ journalmedia6010035
- Gerard, M. S. (2012). *Invasion of privacy in the Malaysian press: A case study on the New Straits Times* (Doctoral dissertation). Universiti Tunku Abdul Rahman.
- Gifty, O., Sebastian, V. S., & Soman, N. S. (2013). *Right to privacy and freedom of press—Conflicts and challenges* (Doctoral dissertation). Cochin University of Science and Technology.
- Godfrey, P. C., Merrill, C. B., & Hansen, J. M. (2009). The relationship between corporate social responsibility and shareholder value: An empirical test of the risk management hypothesis. *Strategic Management Journal, 30*(4), 425–445.

- Grech, A. (2023). *Young people & information: A manifesto*. The 3CL Foundation. https:/ / creativecommons.org/ licenses/ by-nc-sa/ 4.0/
- Gwynn, S. E. (1948). *Freedom of the press: A framework of principle*. Commission on Freedom of the Press.
- Hargittai, E., Schultz, J., & Palfrey, J. (2011). Why parents help their children lie to Facebook about age: Unintended consequences of the 'Children's Online Privacy Protection Act'. *First Monday, 16*(11). https:/ / firstmonday.org/ article/ view/ 3850/ 3075
- Hirigoyen, G., & Poulain-Rehm, T. (2014). Relationships between corporate social responsibility and financial performance: What is the causality? *SSRN Electronic Journal*. https:/ / doi.org/ 10.2139/ ssrn.2531631
- Iosifidis, P. (2016). Globalisation and the re-emergence of the regulatory state. In Donders, K., Pauwels, C., & Loisen, J. (Eds.), *Global media and national policies: The return of the state* (pp. 16–31). Palgrave Macmillan UK. https:/ / doi.org/ 10.1057/ 9781137493947_2
- Kasemsap, K. (2017). Corporate social responsibility: Theory and applications. In A. Bhattacharya (Ed.), *Strategic human capital development and management in emerging economies* (pp. 188–218). IGI Global. https:/ / doi.org/ 10.4018/ 978-1-5225-1974-4.ch009
- Landi, S. (2023). Misuse of private information: A legal analysis of privacy precedent in connection to media abuses in England and Wales. *King's Student Law Review, 13*, 1.
- Lavorgna, A., Ugwudike, P., & Tartari, M. (2023). Online sharenting: Identifying existing vulnerabilities and demystifying media reported crime risks. *Crime, Media, Culture*. https:/ / doi.org/ 10.1177/ 17416590221148448
- Leigh, R. D. (1947). *A free and responsible press: A general report on mass communication—Newspapers, radio, motion pictures, magazines, and books by the Commission on Freedom of the Press*. University of Chicago Press.
- Lipare, A. S. (2023). Corporate social responsibility in the digital age: Navigating ethics and reputation management. *International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), 5*(6), Nov–Dec.
- Liu, L., & Yao, Y. (2025). From knowledge to practice: Co-designing privacy controls with children. In *Proceedings of the 2025 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (pp. 1–22).
- Ma, R., Cherian, J., Tsai, W.-H., Sial, M. S., Hou, L., & Álvarez-Otero, S. (2021). The relationship of corporate social responsibility on digital platforms, electronic word-of-mouth, and consumer-company identification: An application of social identity theory. *Sustainability, 13*(9), Article 4700. https:/ / doi.org/ 10.3390/ su13094700
- Mackay, J. B. (2008). Journalist reliance on teens and children. *Journal of Mass Media Ethics, 23*(2), 126–140.
- Mekkawi, M. (2022). Cyber blackmail between threats and protection: A study in Egyptian and American legislations. *Journal of Law and Emerging Technologies, 2*(2), 53–116. https:/ / doi.org/ 10.54873/ jolets.v2i2.71

- Moemeka, A. A. (1991). Perspectives on development communication. *Africa Media Review, 3*(3), 1–24.
- Nasrullayev, A., et al. (2023). Cyber security and AI implications for social media. *International Journal of Advance Scientific Research, 3*(9), 63–69.
- Novira, D., Astuti, W. S., Albadi, M. F., & Gunawan, M. S. (2024). Legal protection of children's personal data in the digital era. *The Journal of Social Research, 3*(9). https:/ / www.researchgate.net/ publication/ 383506378
- Nuraeni, R. (2017). The role of social media in journalistic duties. *Jurnal Ilmiah LISKI (Lingkar Studi Komunikasi), 3*(1), 43–58. https:/ / goldenratio.id/ index.php/ grdis/ article/ view/ 903
- Padang, M. J., & Esther, J. (2025). Legal protection of children in media reporting through the implementation of child-friendly news guidelines. *Golden Ratio of Data in Summary, 5*(2), 236–243. https:/ / doi.org/ 10.52970/ grdis.v5i2.903
- Plaisance, P. L. (2013). *Media ethics: Key principles for responsible practice*. SAGE Publications.
- Putnam, L., & Martin, J. (2025). Everything new is old again: The coming metaverse, platforms as premises, and addressing harms that occur behind the veil of scale. *Yale Journal of Law & Technology, 27*(1). https:/ / doi.org/ 10.2139/ yjlt.2025.27.1
- Sahoo, D. R., & Bansal, K. (2024). Building bridges, healing families: Embracing alternative dispute resolution mechanisms in a joint family business dispute. *Humanities Journal, 2*(1), Article 2025003. https:/ / doi.org/ 10.31893/ humanitj.2025003
- Sgueglia, E. I. (2025, March 4). Protecting minors' privacy rights & mental well-being online. *American Bar Association*. https:/ / www.americanbar.org/ groups/ gpsolo/ resources/ ereport/ 2025-march/ protecting-minors-privacy-rights-mental-well-being-online/
- Siebert, F. S., Peterson, T., & Schramm, W. (1956). *Four theories of the press: The authoritarian, libertarian, social responsibility, and Soviet communist concepts of what the press should be and do* (Vol. 10). University of Illinois Press.
- Simone, C. (2024). When parents decide that all the world's a stage: Expanding publicity rights to protect children involved in monetized social media content. *Columbia Journal of Law & Social Problems, 58*(1). https:/ / jlsp.law.columbia.edu/ 2024/ 10/ 31/ when-parents-decide-that-all-the-worlds-a-stage-expanding-publicity-rights-to-protect-children-in-monetized-social-media-content/
- Singh, K. T., & Singh, M. S. (2013). Ethics in corporate social responsibility. *IOSR Journal of Business and Management, 9*(2), 16–21.
- Sorensen, S. (2016). Protecting children's right to privacy in the digital age: Parents as trustees of children's rights. *Child Legal Rights Journal, 36*, 156. https:/ / heinonline.org/ HOL/ LandingPage?handle=hein.journals/ clrj36&div=22&id=&page=

- Stone, E. (1999). Using children as sources. *Columbia Journalism Review, 38*(3), 32.
- Sughayar, I. I. (2025). Protecting minors' privacy rights and mental well-being online. *GPSolo eReport*. https:/ / www.americanbar.org/ groups/ gpsolo/ resources/ ereport/ 2025-march/ protecting-minors-privacy-rights-mental-well-being-online/
- Tenor, C., & Himma-Kadakas, M. (2023). Voiceless youth – Reasons (not) to involve minors in news coverage. *Journalism Practice*, 1–21.
- Uzuegbunam, C. E. (2015). *The social responsibility theory of the press: A contemporary review* (Postgraduate seminar paper). Nnamdi Azikiwe University Nigeria.
- Uzuegbunam, C. E., & Udeze, S. (2013). Sensationalism in the media: The right to sell or the right to tell. *Journal of Communication and Media Research, 5*(1), 69–78.
- Ward, S. J. A. (2018). *Ethics and the media: An introduction*. Cambridge University Press.
- Yan, X., Espinosa-Cristia, J. F., Kumari, K., & Cioca, L. I. (2022). Relationship between corporate social responsibility, organizational trust, and corporate reputation for sustainable performance. *Sustainability, 14*(14), Article 8737. https:/ / doi.org/ 10.3390/ su14148737
- Yu, J. S. (2025). *Regulating social media in a democracy: The case of South Korea* (Doctoral dissertation). University of Otago.
- Zaid, Z. A., & Zia-ud-Din, M. (2023). Protecting children's rights in the digital world: An ever-growing challenge. *Al-Qantara, 9*(1), 327–343.
- Abdel-Aal, M. A. A. (2018). *Talk shows on Egyptian television and their relation to freedom and social responsibility: An analytical study*. *Journal of Scientific Research in Arts, Faculty of Arts, Ain Shams University*, 19(1), 1–29. https:/ / doi.org/ 10.21608/ jssa.2018
- Abdel-Naeem, Y. M. A. (2020). *Envisioning the future of visual media for children on Egyptian satellite channels in light of the Media Standards Handbook: The Media Content Code for Children*. *Journal of Media Research, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University*, (54)6, 4195–4250.
- Amin, H. H. (2008). *Intrusion into the private lives of public figures within the bounds of legal and ethical responsibility*. Paper presented at the Fourteenth Scientific Conference, Faculty of Mass Communication, Cairo University, Part One.
- Al-Ashry, A. (2013). *Rights of child victims of trafficking in the criminal justice system between international conventions and Egyptian law*. Research paper presented at the 15th Annual Conference, National Center for Social and Criminological Research, Cairo.
- Al-Badawi, N. M. (2018). *Rights of juvenile defendants during preliminary investigation*. *Journal of Law and Business, Family and Child Documentation Laboratory, Faculty of Law, Fez*, (35), 195–211.

- Al-Huwaidi, O. S. A. H., & Al-Nawaisa, A. M. S. (2016). *Criminal protection of children's rights in national legislation and international conventions: A comparative study* (Unpublished PhD dissertation). Graduate School, World Islamic Sciences and Education University, Amman.
- Al-Kachou, A. (2022). *The juvenile justice system for children in conflict with the law*. Lecture presented at the Conclusion of the Training on the Juvenile Justice System for Children in Conflict with the Law, National Bar Association of Tunisia.
- Al-Maadawi, M. A. (2018). *Protection of informational privacy for users on social media networks: A comparative study*. *Journal of the Faculty of Sharia and Law, Tanta University*, 33(4), 1926–2057.
- Al-Mashmashi, S. S. M. (2018). *The extent of compliance of online platforms with legal and ethical regulations of the right to privacy: A case study of websites in Egypt and the United Kingdom* (Master's thesis). Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Cairo University.
- Al-Naggar, A. E.-S. E.-S. (2022). *Criminal protection of the right to image: A comparative study*. *Journal of Legal and Economic Research, Faculty of Law, Beni Suef University*, (80), 504–647.
- Asaker, A. A. A. (2021). *Ethics of professional practices in Egyptian journalism during crisis coverage: A content and communicator study* (Unpublished Master's thesis). Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Cairo University.
- Bayoumi, A. B. R. (2021). *Civil liability of television program presenters on private channels* (Doctoral dissertation). Department of Civil Law, Faculty of Law, Ain Shams University.
- Boulahia, S. (2021). *Guarantees for juvenile offenders during trial according to Law 15/ 12 on child protection*. *Tabna Journal for Academic Scientific Studies*, 4(3), 987–1000.
- Cheroun, H. (2015). *Balancing the right to information and the right to privacy*. *Journal of Judicial Ijtihad, Mohamed Khider University*, (10), 59–81.
- El-Ghareeb, I. M. (2019). *Determinants and policies of publishing video clips on newspaper portals and their social media pages: A study in publishing ethics and audience comment discourse*. *Journal of Media and Communication Sciences Research, Al Jazeera Higher Institute for Media and Communication Sciences*.
- El-Khouly, A. M. F. (2017). *Civil liability arising from the misuse of electronic journalism*. Paper presented at the Fourth Scientific Conference on Law and Media, Faculty of Law, Tanta University.
- Gharouf, M. (2015). *Journalists' commitment to respecting the right to privacy*. *Journal of Judicial Ijtihad, Mohamed Khider University*, (10), 153–162.
- Habashy, N. A. F. (2018). *Ethical and legal standards of journalists' interaction with information sources and their relation to editorial policies: A professional model for enhancing communicator performance* (Doctoral dissertation). Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Cairo University.

- Jannad, I. (2016). *Professional competence and its relation to journalistic ethics in Algeria: A field study on a sample of journalists from private channels*. *Journal of Cultural Dialogue, Abdelhamid Ben Badis University*, 5(1), 258–271.
- Khalifa, J. S. A. (2022). *The impact of digital transformation on communicator attitudes and ethics in online newspaper journalism: A field study within the TAM model*. *Journal of Media Research and Studies*, (19), 1–45.
- Khalil, A., & Bdeir, N. M. M. (2015). *The role of constitutional and supreme courts in defining the right to privacy and ensuring its respect by other state authorities*. *Journal of the Kuwait International Law College*, 3(9), 133–176.
- Lazrouq, A. (2023). *Rights of children and families to access media content in light of national and international media legislation and activation mechanisms*. *Journal of Legal and Social Sciences, University of Algiers*, 8(1), 1373–1387.
- Mahmoud, K. S. H. (2017). *Educating the Arab child on human rights: A critical perspective*. *Journal of Childhood and Development, Arab Council for Childhood*, 7(28), 179–212.
- Mekawy, M. H. E. (2024). *Criminal protection of the right to privacy against digital media: A comparative analytical study* (Doctoral dissertation). Faculty of Law, Cairo University.
- Mohamed, S. S. (2025). *The use of artificial intelligence technologies on social media and the gratifications achieved by adolescents* (Master's thesis). Graduate School of Childhood Studies, Ain Shams University, Egypt.
- Mohamed, Y. A. L. A. H. (2018). *Provisions of liability arising from violating the sanctity of the right to privacy through modern technology: A contemporary jurisprudential study*. *Journal of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Kafr El-Sheikh, Al-Azhar University*, 5(2), 533–600.
- Monjed, M. M. (2021). *Criminal protection of the child's right to privacy in the digital age: A comparative study*. *University of Sharjah Journal for Legal Sciences*, 18(1), 863–891.
- Reda, N. A. A. (2021). *The right to privacy and its civil protection from media violations*. *Journal of Legal and Political Thought, Algeria*, 5(2), 360–399.
- Shaaban, T. (n.d.). *Juvenile justice in the Arab world between theory and practice*. Child Rights International Network (CRIN), United Kingdom. Retrieved September 15, 2023, from https:/ / archive.crin.org/ en/ docs/ Juvenile_Justie_Ara.doc
- Shafik, N. G. F. E.-D. (2023). *Forms of child abuse on YouTube channels locally and globally: A comparative analytical study*. *Journal of Childhood Studies*, 26(100), 151–154.
- Younes, H. A. (2019). *Guarantees of fair trial for children in conflict with the law: The 2010 Child Law*. *Al-Adl Journal, Ministry of Justice, Sudan*, 21(54), 1–23.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Salama Daoud
President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin
Dean of Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof. Fahd Al-Askar
- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof. Abdullah Al-Kindi
- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof. Jalaluddin Sheikh Ziyada
- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Assistant professor at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Dr. Gamal Abogabal, Omar Ghonem, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 76 October 2025 - part 1

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.